الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

الأحد الممتاز

www.alroya.om
info@alroya.info
alroyanewspaper

الأحد ٢٧ من محرم ١٤٤٨ هـ الموافق ١٢ يوليو ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٣٨٦ | 12 صفحة | Sunday 12 July 2026 - issue No (4386)

جلالة السلطان يهنئ رئيس منغوليا

مسقط- العُمانية

بعث حضرةُ صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- برقية تهنئة إلى فخامة الرئيس أوخنا خوريلسوخ رئيس منغوليا، بمناسبة العيد الوطني لبلاده. ضمّنها جلالته أطيب التهاني والتمنيات لفخامته ولشعب بلاده الصديق.

أكد الجانبان مواصلة العمل للتوصل إلى توافقات طبقا للقانون الدولي

مباحثات عمانية إيرانية في مسقط حول حرية الملاحة في مضيق هرمز

مسقط- الرؤية

عقدت، السبت، في مسقط مباحثات عُمانية إيرانية حول الملاحة في مضيق هرمز وضمان سلامتها وحريتها، في ضوء المُعطيات والتداعيات الناجمة عن المستجدات الأخيرة.

واتفق الجانبان على مواصلة هذه المباحثات على المستوى الفني والسياسي للتوصل إلى التوافقات المطلوبة وفقاً للقانون الدولي.

ترأس المباحثات من الجانب العماني معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي وزير الخارجية، ومن الجانب الإيراني معالي الدكتور سيد عباس عراقجي وزير الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

اقرأ في الأحد الممتاز:

التوجيه السامي بتخصيص 11 مقعدا للمرأة في «الشورى» ينقل التمثيل النسائي إلى «الريادة التشريعية» 04

زيادة حالات الطلاق تهدد «نواة المجتمع»! 05

مغامرة فريدة عبر «الشرقية للطيران» لاكتشاف سحر العاصمة مسقط 09

الذكاء الاصطناعي الوكيل سيحدث قفزة في الإنتاج والكفاءة التشغيلية 09

حاتم الطائي يكتب:

عنتريات ترامب

أستطيع أن أُجزِم بأنَّ الإيرانيين أصبحوا أكثر الأشخاص فهما ومعرفة بطبيعة شخصية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وأنهم الأقوى تكتيكيًا ودبلوماسيًا وتفاوضيًا منه ومن إدارته التي جلبت الخراب والدمار للعالم، اقتصاديًا وسياسيًا؛ فالمفاوض الإيراني اليوم لم يعُد يتعاطى مع تصريحات ترامب على أنها صادرة من مسؤول حقيقي عن أمن واستقرار أمته والعالم كذلك، لكنهم يقرأون تصريحاته من منظور الشخصية النرجسية الباحثة عن أي انتصار وهمي يُقنع به مُؤيديه أنَّه يمضي على الدرب الصحيح، وأنَّه بالفعل "جعل أمريكا عظيمة مُجددًا"، وهو ما لم يحدث، وإنما يقود الولايات المتحدة إلى عصر الأفول والاضمحلال، تمامًا كما حدث مع "الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس" قبل عقود!

ترامب يمارس ما نسميه في ثقافتنا العربية "العنتريات"، أي استعراض القوة والنفوذ دون أن تكون له قُدرة حقيقية على تنفيذ تهديداته أو وعيده. ترامب الذي يقف مأزومًا اليوم في البيت الأبيض، بين أزمات اقتصادية تؤرق الناخب الأمريكي، الذي سيُرد الصاع صاعين للحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس، وبين أزمات عسكرية بعد انزلاقه إلى مستنقع الحرب مع إيران؛ حيث تكبد الجيش الأمريكي خسائر فادحة، وتعرَّضت قواعده في المنطقة لقصف عنيف أسفر عن خروج الكثير منها من الخدمة، علاوة على اهتزاز صورة "العسكرية الأمريكية"، وتفوُّق إيران عسكريًا وتكتيكيًا على الولايات المتحدة. ترامب اليوم أشبه ببطة عرجاء؛ إذ لا يستطيع السير بطريقة متوازنة في اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما أنَّه غير قادر على مواجهة الداخل الأمريكي، الذي يستشيط غضبًا من ارتفاع التضخم وزيادة الأسعار، ولا سيما أسعار المحروقات من وقود وخلافه، وارتفاع تكلفة المعيشة دون زيادة حقيقية في الدخول والرواتب.

> **ترامب يمارس «العنتريات» دون أن تكون له قدرة حقيقية على تنفيذ تهديداته**

ومنذ أن تولى فترته الرئاسية الثانية، والرئيس الأمريكي يراكم المشكلات واحدة تلو الأخرى، مُدعيًا أنه يُنقذ العالم من الحروب والصراعات، لكنه في حقيقة الأمر يُشعل النيران في كل بقعة حول العالم، وخاصة في منطقتنا العربية، التي يسمونها "الشرق الأوسط"، مُقدمًا كل سبل الدعم والمساعدات لدولة الاحتلال الصهيوني، ومُسلمًا رقبته لمجرم الحرب بنيامين نتنياهو؛ حيث تمكّن هذا الأخير من إقناع ترامب بالحرب على إيران، وبالفعل نجح في دفعه إلى هذا المنزلق الذي لن يخرج منه ترامب ولا أمريكا كما كانا عليه من قبل. وسيكتب التاريخ أنَّ الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران كانت المحطة الفاصلة في تاريخ الولايات المتحدة، وفي مراحل تحولها من قوة عظمى إلى أمة مُشتتة، أهدرت مكانتها وقوتها بسبب مغامرة عسكرية غير محسوبة، وبدفع من مجرم حرب صهيوني، من أجل تحقيق أهداف وطموحات حمقاء وغير واقعية.

حرب ترامب ونتنياهو على إيران حوّلت الجمهورية الإسلامية إلى قوة إقليمية غير مسبوقة، وبدون سلاح نووي، ولا حتى صواريخ باليستية، فقد برهنت الحرب على أنَّ سلاحًا فتّاكًا حسم هذه الحرب، وهو السلاح الذي لم تحسب له أي قوة حسابًا.. إنه سلاح مضيق هرمز، ذلك المجرى الملاحي المائي الضيق الذي يربط الخليج العربي بالعالم الخارجي، ويُمر من خلاله حوالي ٢٥٪ من طاقة العالم، من نفط وغاز، علاوة على أنَّه المنفذ البحري الوحيد لعدد من دول الخليج، والذي اعتمدت عليه هذه الدول طيلة عقود في التصدير والاستيراد. وبسبب هذه الحرب الحمقاء، نجحت إيران في فرض قوتها ميدانيًا، وبات كل تصريح يخرج من القيادة الإيرانية حول المضيق كفيلًا بتغيير مسار أسعار الطاقة وحركة العملات وأسعار الأسهم والسلع حول العالم. كما تمكّنت القيادة الإيرانية من فرض شروطها كاملة على أمريكا في مذكرة التفاهم التي أُبرمت قبل أسابيع، ودفعت الطرفين إلى وقف إطلاق النّار، حتى لو انتهكت أمريكا ودولة الكيان الصهيوني هذه المذكرة، لكنها تظل الورقة الدبلوماسية الحاسمة التي سطّرت ملحمة الصمود الإيراني في وجه قوة عسكرية غاشمة، وهذا الصمود هو ما يُثير غضب الأمريكيين ومن ورائهم الصهاينة، لأنهم فشلوا فشلًا ذريعًا في تدمير إيران أو إزاحة النظام الحاكم، وكل ما رسموه من خطط وما راودهم من أحلام، تبخّرت وذهبت أدراج الرياح، بفضل القوة الإيرانية التي صمدت أمام كل هذه المخططات، حتى مع اغتيال المرشد الأعلى وجميع القيادات السياسية والعسكرية، إلّا أن إيران برهنت على أنها دولة عميقة، ومتجذرة، وثابتة كالوتد في تربة التاريخ الإنساني، ولا يُمكن لكائن من كان أن يقتلعها أو يُهددها، فالأمم صاحبة الحضارات راسخة رسوخ الجبال التي نقشت عليها تاريخها، وتملك اعتزازًا بنفسها لم ولن تفهمه الأمم الطارئة على التاريخ، أمثال الأمريكيين، ولا الشعوب اللقيطة والتائهة في الأرض، أمثال الصهاينة ومن عاونهم وأيدهم.

> **حرب ترامب ونتنياهو حوّلت طهران إلى قوة إقليمية غير مسبوقة**

اليوم.. نجد ترامب ينصاع مُجددًا لوساوس مُجرم الحرب نتنياهو، ويُعاود العدوان على إيران، مُهددًا مصير مذكرة التفاهم، ومُستدعيًا شبح الحرب الكريهة مرة ثانية، فقط لأنَّ هذا المجرم الصهيوني لا يُريد أن ينسحب من لبنان كما نصَّت مذكرة التفاهم، ويسعى إلى مواصلة العدوان على لبنان الجريح، لأنَّ في ذلك استمرارًا لسُلطته وبقائه في الحكم. نتنياهو يسعى للبقاء في منصبه حتى الموت، لأنَّ هذه هي الوسيلة الوحيدة لتفادي المحاكمات الجنائية داخليًا ودوليًا، أما غير ذلك فمصيره السجن، إمَّا بسبب قضايا الفساد المتورط فيها، أو بسبب الفشل العسكري والأمني منذ ٢٠٢٣، أو بسبب محاكمته القائمة في المحكمة الجنائية الدولية، وما قد يُستجد من أي محاكمات أخرى.

في المُقابل، ترامب لا يملك صلاحية شن حرب على إيران، ولذلك يمضي مُغمض العينين وراء مجرم الحرب نتنياهو، من خلال عمليات عسكرية محدودة، فقط من أجل الحديث عن انتصار وهمي لا معنى له، وللزعم بأنَّه صاحب اليد العُليا في هذه الحرب، وأيضًا لمواصلة الضغط على إيران، خاصة فيما يخص مضيق هرمز والرسوم المُقرر فرضها مقابل الخدمات أو ما يُمكن الاتفاق عليه مع الأطراف المعنية فقط، صاحبة السيادة.

ويبقى القول.. إنَّ الهمجية التي باتت الإدارة الأمريكية تتعامل بها في مُختلف الملفات الحيوية والحساسة حول العالم، تؤكد أنَّ نجم هذه الإمبراطورية، التي قامت على أنقاض الأمم المغلوب على أمرها، والتي استفادت وربحت من مُقدرات الشعوب المظلومة، آخذٌ في الأفول، وأن الحرب الأمريكية الصهيونية على إيران ستكون هي كلمة السر في تفعيل شفرة التدمير الذاتي لما يُسمى بـ"الحضارة الأمريكية".

> **همجية الإدارة الأمريكية تؤكد أن نجم هذه الإمبراطورية آخذٌ في الأفول**

تنفيذا للأوامر السامية.. فض دور الانعقاد الثالث اليوم

«الدولة» يحقق منجزات تشريعية في دور الانعقاد الثالث.. وحرص متواصل على التكامل المؤسسي لترسيخ العمل الوطني

عقد 10 جلسات عامة ومناقشة 23 موضوعا

حضور تشريعي فاعل في المحافل والفعاليات الدولية

مسقط- الرؤية

شـكّل دور الانعقـاد العـادي الثالث من الفترة الثامنـة لمجلس الدولة، الذي افتتح أعمالـه في التاسـع من نوفـمبر ٢٠٢٥م، محطة بارزة في مـسيرة العمل التشريعي في سـلطنة عُمان، حيـث واصـل المجلس ممارسـة اختصاصاته الوطنيـة المنصوص عليهـا في النظام الأسـاسي للدولة وقانون مجلس عُمان، من خلال دراسة مشروعات القـوانين والخطـط والبرامـج التنمويـة، وإعداد الدراسات المتخصصة، وإبداء الرأي فيما يحال إليه مـن موضوعات، بما يعزز منظومـة التشريع الوطني، ويدعم مسيرة التنميـة الشـاملة، ويواكب مسـتهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وجاءت أعمال المجلـس خلال هذا الدور امتدادًا للنهج الذي أرسته القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم -حفظه الله ورعاه-، والقائم على تطوير الأداء المؤسسي، وتعزيز كفاءة التشريعات والسياسـات العامة، وترسيخ التكامل بين مؤسسـات الدولـة بما يخدم المصلحـة الوطنيـة. وقد اختتـم المجلس أعمال هذا الدور تنفيذًا للأوامر السـامية الكريمـة بفـض دور الانعقـاد العـادي الثالث بتاريـخ ١٢ يوليو ٢٠٢٦م، بعد أن حقق سلسـلة مـن المنجـزات التشريعية والمؤسسـية التي عكسـت فاعليـة أدائه وتكامل أدواره الوطنية.

وقال سـعادة خالـد بن أحمد السـعدي الأمين العام لمجلس الدولة، إنَّ التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثـم بن طـارق المُعظـم - حفظه الله ورعـاه - التي تضمنها لقاء جلالته برئيس وأعضـاء مكتـب مجلـس الدولـة في ٢٢ ديسـمبر ٢٠٢٥م، أكـدت أهميـة الدور الوطني الذي يضطلع به المجلس، وضرورة تطويـر الآليات التنفيذية التي تسـهم في تحويـل المقترحـات إلى مبـادرات عملية تعالج القضايـا الوطنية، وتعـزز التكامل المؤسسي، وترسـخ التنمية المستدامة، إلى جانب تعزيز التفاعـل مع قضايا المجتمع ورفع مستوى الوعي العام ، بما يُعزز الثقة بالمؤسسـات الوطنية ويواكـب تطلعات المرحلـة المقبلـة، مـشيرًا إلى أنَّ هـذه التوجيهات شـكلت مرتكزًا رئيسيًا لأعمال المجلـس خلال هـذا الـدور، وعززت من جهوده في الاضطلاع بمسؤولياته التشريعية والوطنية.

وفي هـذا السـياق، أكد سـعادة خالد بن أحمد السعدي الأمين العام لمجلس الدولة أن المجلـس واصـل خلال دور الانعقـاد العـادي الثالـث أداء اختصاصاته بكفاءة واقتـدار، مسـتندًا إلى منظومـة عمـل مؤسسـية متكاملة، مشيرًا إلى أنَّ المجلس حـرص على أن تتسـم أعمالـه بالعمـق والموضوعيـة، وأن تسـتند إلى منهجيـة علمية تعـزز جودة التشريعـات وتدعم متخذي القرار.

وأشار سـعادته إلى أنَّ المجلس عقد خلال هذا الدور ١٠ جلسات عامة، ناقش خلالها (٢٣) موضوعًـا، شـملت مشروع خطـة التنمية الخمسـية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م)، ومشروع الميزانية العامة للدولة للسـنة الماليـة ٢٠٢٦م، إلى جانـب (١٣) مشروع قانـون مكافحـة جرائـم تقنية المعلومـات"، و"مشروع تعديـل بعـض أحكام قانـون التراث الثقافي"، و"مشروع قانـون البيانـات والمعلومـات الجغرافية المكانيـة الوطنيـة"، و"مشروع قانـون التخطيـط العمـراني، ومشروع قانـون الهيئـات الرياضيـة"، و"مشروع قانـون مكافحـة المخدرات والمؤثـرات العقلية"، و"مشروع تعديـل بعـض أحـكام قانون حمايـة البيانات الشـخصية"، و"مشروع تعديـل بعـض أحـكام قانون الجـزاء"، إضافـة إلى عدد من مشروعـات الأنظمة والقوانين الموحدة لـدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية في مجالات التنظيم الصناعـي والجمارك والنقـل البري الدولي وإدارة المـوارد الوراثيـة النباتيـة والثروة المعدنية، وقد استكملت هذه المشروعات مراحلهـا التشريعيـة ورفعـت إلى المقام السـامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظـم، وصـدر عـدد منهـا بمراسـيم سلطانية.

وأضاف سـعادته أن المجلـس عقد كذلك جلسـتين مشتركتين مع مجلس الشـورى، ناقـش خلالـهما (١٢) مشروع قانون، في إطـار اسـتكمال الإجـراءات التشريعيـة لمشروعـات القوانين محـل الاختلاف بين المجلسين.

وأوضـح سـعادته أن المجلـس واصل في جانب تقديم الدراسـات المتصلة بخطط التنمية، حيث أنجز (٨)دراسـات وأحيلت إلى مجلـس الوزراء، تناولـت موضوعات "إدارة وحوكمـة البيانـات وأثرهـا على الاقتصـاد الرقمـي"، و"ممكنـات تنويع مصادر الدخل لتعزيز الاسـتدامة المالية"، و"تعزيز جودة التحصيل الدراسي وإتقان المهارات في التعليم المدرسي"، و"دور الأطر التنظيمية والتشريعية في تعزيز الاستدامة المالية لمؤسسات المجتمع المدني"، و"إطار تطويـر منظومـة إدارة الأداء الحكومي"، و"تحليل بيئة الأعمال في سـلطنة عُمان"، و"التركيبة السـكانية وأثرها على مستقبل التنميـة"، و"القطـاع الزراعي (النباتي) في سـلطنة عُمان"، بما يعكس حرص المجلس على تقديم دراسـات علمية تدعم صناعة القرار.

وأشار سعادته إلى أن مكتب المجلس شهد نشـاطًا مؤسسـيًا مكثفًا، حيث عقد (٦) اجتماعـات ناقش خلالهـا (٦٣) موضوعًا، واتخذ (٥٢) قرارًا، كما نظم (٨) استضافات تناولـت الموضوعات المحالـة من اللجان، وردود مجلـس الوزراء، والتقارير المتعلقة بالمشـاركات الخارجية، إلى جانب متابعة أعمال أجهـزة المجلس. كما أقـر المكتب مشروع قانون محـالاً من مجلس الوزراء، و(٨) دراسـات تناولت عددًا من القضايا الاقتصاديـة والاجتماعيـة والتعليميـة والتقنية والإدارية ذات الأولوية الوطنية.

وذكر سـعادته أن المجلـس أولى اهتمامًا بالغًـا بمناقشـة مشروع خطـة التنميـة الخمسية الحادية عشرة ومشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦م، حيث تمت دراستهما من قبل اللجنة الاقتصادية والمالية الموسعة قبل مناقشتهما في الجلسة العامة ورفعهما إلى مجلـس الوزراء، وقد صدر بشأنهما المرسومان السلطانيان رقما (٢٠٢٦/١) و(٢٠٢٦/٢).

وأضاف سـعادته أن المجلس نظر في (١٣) مشروع قانون محـالاً من مجلس الوزراء، شـملت مشروعـات ذات أبعـاد قانونية واقتصاديـة واجتماعية وتقنية، من أبرزها تشكيل (٣) لجان خاصة لدراسة عدد من الموضوعـات منها: «نحو مـؤشرات تقييم أشـمل للتنمية الاقتصاديـة في ضوء رؤية عُمان ٢٠٤٠»، و«حوكمـة الجهاز الإداري للدولة ودورهـا في تفعيل القطاع الخاص كمحرك رئـيسي للاقتصاد وفق رؤية عُمان ٢٠٤٠»، و«الوقف في سـلطنة عُمان: نحو نموذج استثماري تنموي مستدام ".

وقال سـعادته إن المجلـس واصل تعزيز التعاون المؤسسي بين السـلطتين التنفيذية والتشريعيـة، حيث عقد رئيـس وأعضاء مكتـب المجلس اجـتماعين مـع مجلس الـوزراء تطبيقًا لأحـكام المادة (٧٧) من قانـون مجلس عُمان، جرى خلالهما بحث عدد مـن الموضوعـات المتعلقـة بتعزيز التكامـل المـؤسسي، وتنفيذ مسـتهدفات خطة التنميـة الخمسـية الحادية عشرة، ودعـم الشراكـة بين المجلسين بما يسـهم في تحقيق المصلحـة العامة وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي.

وبيّن سـعادته أن اللجـان الدائمة عقدت (٤٤) اجتماعًـا رئيسـيًا و(٨٨) اجتماعًـا فرعيًـا، فـيما عقـدت اللجـان الخاصـة (٢٠) اجتماعًـا رئيسـيًا و(٧) اجتماعـات فرعيـة، ونفـذت اللجان (٥١) اسـتضافة لممـثلي الجهـات الحكومية ومؤسسـات القطاع الخاص والـخبراء والمختصين دعماً للدراسات والموضوعات المعروضة عليها.

وأوضح سعادته أن أعمال اللجان توزعت بين دراسـة مشروعات القـوانين وإعداد الدراسـات المتخصصـة، حيـث واصلت اللجنـة القانونيـة دراسـة مشروعـات القوانين ذات الطابـع التشريعي، وركزت اللجنة الاقتصادية والمالية على موضوعات الخطة الخمسـية والميزانية والتشريعات الاقتصاديـة ودراسـة الأداء الحكومـي وسـوق العمل والسـياحة، فيما تناولت اللجنـة الاجتماعيـة والثقافيـة القوانين والدراسـات المرتبطة بالشـأن الاجتماعي والثقافي، وواصلت لجنة التعليم والبحوث إعداد الدراسـات المتعلقة بجودة التعليم والبحث العلمي والتعليم العالي، وعملت لجنـة التقنيـة والابتـكار على دراسـة التشريعات التقنية والموضوعات المرتبطة بالتحول الرقمي والابتـكار وإدارة الموارد المائية.

فيما عقدت اللجـان المشتركة بين مجلسي الدولـة والشـورى خلال دور الانعقـاد العـادي الثالـث من الـفترة الثامنة (١٢) اجتماعًا لدراسـة مواد الاختلاف والوصول إلى الصيغـة النهائية لمشروعـات القوانين قبل عرضها في الجلسات المشتركة.

وأشـار سـعادته إلى أن المجلـس واصـل حضـوره الفاعـل في مجال الدبلوماسـية التشريعيـة، باعتبارهـا إحـدى الركائـز الداعمـة لتعزيز التواصـل والتعاون مع المجالـس البرلمانيـة والجهـات المماثلـة على المسـتويين الإقليمـي والدولي، حيث اسـتقبل معـالي الشـيخ عبـد الملك بن عبدالله الخليلي، رئيـس مجلس الدولة، عددًا من أصحاب المعالي والسـعادة من المسـؤولين ورؤسـاء المجالس التشريعية والسـفراء المعتمدين لدى سلطنة عُمان، مـن بينهم معـالي وزير الماليـة، ومعالي الدكتـور وزيـر الاقتصاد سـابقًا، ومعالي البروفيسـورة الدكتورة رئيسـة الجمعية الوطنية بجمهوريـة أذربيجان الصديقة، ومعـالي رئيس مجلـس النـواب بمملكة البحرين الشـقيقة، ومعالي النائب الأول لرئيـس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا الشـقيقة، إلى جانب أصحاب السـعادة سفراء مملكة هولندا، وجمهورية أوكرانيا، وجمهوريـة مصر العربيـة، وجمهوريـة أرمينيا المعتمدين لدى سلطنة عُمان.

وبيّن سـعادته أن هذه اللقاءات جسدت حـرص مجلس الدولـة على تعزيز قنوات التواصـل البرلماني، وتبـادل التجـارب والـخبرات في مختلف المجالات التشريعية والمؤسسية، وفتح آفاق أوسع للتعاون مع البرلمانات الشـقيقة والصديقة، بما يسهم في تطوير العمـل البرلماني، وتعزيز حضور المجلـس ومكانتـه في المحافـل الإقليمية والدولية، ودعم مسارات التعاون والتفاهم المشترك بما يخدم المصالح الوطنية ويعكس الدور الفاعل لسلطنة عُمان في بناء جسور التواصل والحوار مع مختلف دول العالم.

وأوضح سـعادته أنَّ الزيـارات الخارجية للوفـود إلى مجلس الدولة، والمشـاركات الخارجيـة لأعضـاء المجلـس، تمثـل أحد المسارات المهمة لتعزيز التواصل المؤسسي والانفتاح على التجارب البرلمانية والدولية، لما تسهم به من تبادل للخبرات والمعارف، والاطلاع على أفضل الممارسات في المجالات التشريعيـة والإداريـة، بما يدعـم تطوير العمل البرلماني وتعزيز التعاون مع مختلف الجهات والمؤسسات.

وأوضح أن المجلس استقبل خلال هذا الدور عددًا من الوفود الرسـمية والشـخصيات الزائـرة، مـن بينها وفـد الأمانـة العامة للمجلس الشـعبي الوطنـي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ووفد كلية الدفاع الوطني، ووفد الأكاديمية العسكرية المصرية، والمديـر التنفيذي للمركز العربي البريطاني، ووفد جمعية الصداقة العُمانية البحرينيـة، إلى جانـب سـعادة النائـب الأول لوزير جمهورية أوزبكسـتان والوفد المرافق له، حيث أسـهمت هذه الزيارات في تعزيـز أوجه التعـاون وتبادل الخبرات والـرؤى حول مختلـف الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وأضـاف أن المجلس واصل دوره في تعزيز التواصل مع فئات المجتمع، حيث استقبل عـددًا مـن طلبـة الجامعـات والكليات الحكوميـة والخاصـة، بهـدف تعريفهم باختصاصـات المجلس ومهامـه، والتعرف على دوره الوطني في المنظومة التشريعية، بما يسـهم في نشر الوعـي بأهمية العمل التشريعـي وتعزيـز ارتبـاط الطلبـة بالمؤسسات الوطنية.

وإيمانًا بدور الإعلام كشريك أساسي وداعم في إيصال رسالة المجلس، فقد عقد المجلس خلال هذا الدور لقاء إعلاميًا التقى خلاله بوسـائل الإعلام المختلفـة والإجابـة عن مختلف استفسـاراتهم وتساؤلاتهم حول منجزات المجلس وأعماله مما كان له الأثر الطيـب في نقل المعلومـة الصحيحة حول أدوار المجلس في مسيرة التنمية الشاملة.

واختتم سـعادة خالد بن أحمد السعدي الأمين العام لمجلس الدولـة بالتأكيد على أن مـا تحقـق خلال دور الانعقاد العادي الثالـث من الـفترة الثامنة يجسـد حجم الجهود التـي بذلها مجلس الدولة في أداء اختصاصاتـه التشريعيـة، ويعكس حرصه على تعزيز التعاون مع مختلف مؤسسات الدولة، بما يدعـم مسيرة التنمية الوطنية، ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، ويعـزز كفاءة العمـل التشريعي وجودة مخرجاته، انطلاقًا من المسـؤولية الوطنية التي يضطلع بها المجلس في خدمة الوطن والمواطن.

خلال برنامج مكثف من اللقاءات والزيارات الميدانية

«الإسكان» تبحث استقطاب الاستثمارات التركية لتنفيذ مشاريع عمرانية في المدن المستقبلية

مسقط- الرؤية

اختتمت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني زيارة رسمية إلى الجمهورية التركية، نفذت خلالها برنامجًا مكثفًا من اللقاءات الحكومية والاستثمارية والزيارات الميدانية، بهدف توسيع الشراكات الاقتصادية، واستقطاب الاستثمارات النوعية، وربط المشاريع العمرانية الكبرى في سلطنة عمان بالخبرات العالمية، بما يدعم المستهدفات الوطنية، نحو بناء مدن مستدامة وتعزيز مساهمة القطاع العقاري في التنمية الاقتصادية.

واستمرت الزيارة على مدى خمسة أيام، وشملت أكثر من ٢٠ لقاءً واجتماعًا وزيارة ميدانية، جمعت مسؤولين حكوميين، ومستثمرين، ومطورين عقاريين، وشركات إنشاء، ومؤسسات استثمارية وتمويلية، إلى جانب زيارة عدد من المشاريع العمرانية والسياحية والتجارية الرائدة، بما أسهم في بناء شبكة من العلاقات المؤسسية، وفتح مسارات عملية للتعاون والاستثمار، وتعزيز فرص مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع العمرانية بسلطنة عُمان.

وضم الوفد العُماني، برئاسة معالي الدكتور خلفان بن سعيد الشعيلي وزير الإسكان والتخطيط العمراني، ممثلين من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، ومدينة خزائن الاقتصادية، وغرفة تجارة وصناعة عُمان، إلى جانب عدد من المطورين العقاريين العُمانيين، تجسيدًا لنهج سلطنة عمان القائم على التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في استقطاب الاستثمارات، وتعزيز الشراكات الدولية، والترويج للمشاريع الوطنية.

وتضمن برنامج الزيارة لقاءات رفيعة المستوى مع الجهات الحكومية المعنية بالإسكان والتخطيط العمراني، توّجت بتوقيع مذكرة تفاهم بين سلطنة عُمان والجمهورية التركية، إلى جانب اجتماعات مع جمعية المطورين العقاريين، وعدد من المؤسسات الرائدة في التطوير العقاري والاستثمار والإنشاءات، فضلًا عن زيارات ميدانية لمشاريع عمرانية وسكنية وسياحية وتجارية متعددة الاستخدامات.

كما اطلع الوفد على تجربة شركة إملاك كونوت للتطوير العقاري (Emlak Konut GYO)، إحدى أبرز الشركات الحكومية التركية المتخصصة في التطوير العقاري، ودورها في قيادة المشاريع العمرانية الاستراتيجية، وتحفيز الاستثمار، وبناء شراكات فاعلة مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى.

وتبرز هذه التجربة أهمية وجود مؤسسات وطنية متخصصة تقود التنمية العمرانية، وتسهم في تسريع تنفيذ المشاريع، وتعزيز جاذبية الاستثمار، بما ينسجم مع توجهات سلطنة عُمان في تطوير قطاعها العقاري وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

وركزت اللقاءات مع القطاعين الحكومي والخاص على استعراض المشاريع العمرانية الاستراتيجية في سلطنة عُمان، وفي مقدمتها المدن المستقبلية والأحياء السكنية المتكاملة، إلى جانب إبراز البيئة الاستثمارية التي تتمتع بها السلطنة، والتشريعات المنظمة للاستثمار، والحوافز المقدمة للمطورين، وبحث آليات مشاركة الشركات التركية في تنفيذ المشاريع العمرانية، والاستفادة من خبراتها في التطوير العقاري، وإدارة المشاريع، وتقنيات البناء الحديثة، والتحول الرقمي.

> **20 لقاء وزيارة ميدانية لفتح مسارات عملية للتعاون بين البلدين**
>
> **الاطلاع على النماذج التركية في تطوير المدن وإعادة التطوير الحضري**

كما ناقشت الاجتماعات عددًا من الملفات التنفيذية المرتبطة بتهيئة بيئة الاستثمار، شملت البيع على الخارطة، والتمويل العقاري، وتملك الأجانب، والضمانات الاستثمارية، وإجراءات التسجيل والتصنيف، ومتطلبات المحتوى المحلي، واستقطاب الكفاءات، بما يعزز جاهزية البيئة الاستثمارية لبناء شراكات استثمارية مستدامة بين القطاع الخاص في البلدين.

وأتاحت الزيارات الميدانية للوفد العُماني الاطلاع على نماذج متقدمة في تطوير المدن، وإعادة التطوير الحضري، والمشاريع متعددة الاستخدامات، والواجهات البحرية، والمشاريع السياحية، والاطلاع على أفضل الممارسات في التخطيط، والتنفيذ، وإدارة المجتمعات العمرانية، بما يدعم نقل المعرفة والاستفادة من التجربة التركية في المشاريع التي تنفذها سلطنة عُمان.

وحظيت الزيارة باهتمام إعلامي واسع في الجمهورية التركية، تصدرته وكالة الأناضول، وتناقلته أبرز الصحف والمنصات الإخبارية والاقتصادية والعقارية، التي ركزت على الفرص الاستثمارية التي توفرها سلطنة عُمان، ومشاريعها العمرانية الكبرى، ودعوة المطورين الأتراك للمشاركة في تنفيذ المدن المستقبلية، بما عزز حضور السلطنة لدى المستثمرين وصناع القرار في القطاع العقاري التركي، وأسهم في الترويج لمؤتمر ومعرض أكتوبر العمران بوصفه منصة لاستكشاف الفرص الاستثمارية وتوسيع الشراكات بين البلدين.

وأكد علي بن محمد اللواتي رئيس لجنة التطوير العقاري بغرفة تجارة وصناعة عُمان، أن زيارة الوفد العُماني إلى الجمهورية التركية شكّلت خطوة استراتيجية لتعزيز الشراكة الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، وفتحت آفاقًا جديدة للتعاون بين القطاع الخاص العُماني ونظرائه في تركيا، بما يدعم تنفيذ المشاريع العمرانية ويعزز تبادل الخبرات، مضيفا أن برنامج الزيارة أتاح الاطلاع على نماذج متقدمة في التطوير العقاري والتنمية الحضرية، مؤكدًا أن التجربة التركية تبرز أهمية النظر إلى القطاع العقاري بوصفه محركًا اقتصاديًا متكاملًا يسهم في تنشيط قطاعات الإنشاءات، والسياحة، والخدمات، والتمويل.

من جانبه، قال أحمد بن حمد الصبحي، الرئيس التنفيذي للماسة العقارية، أن الزيارة شكلت فرصة نوعية للمطورين العقاريين العُمانيين للاطلاع على التجربة التركية في تطوير المدن والمشاريع العقارية المتكاملة، وبناء علاقات مباشرة مع الجهات الحكومية والمطورين والمستثمرين، بما يفتح آفاقًا جديدة للشراكات وتبادل الخبرات.

وأضاف أن ما تضمنه برنامج الزيارة من لقاءات وزيارات ميدانية عكس أهمية التكامل بين التخطيط العمراني والتمويل والتنفيذ، مؤكدًا أن مخرجاتها ستسهم في رفع كفاءة قطاع التطوير العقاري في سلطنة عُمان.

وأكد سعيد بن صالح الجابري، الرئيس التنفيذي لمجموعة محمد البرواني، أن مشاركة «مستير» ضمن الوفد العُماني مثلت فرصة استراتيجية للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في تطوير المشاريع العقارية والوجهات المتكاملة، وتبادل الخبرات مع كبار المطورين حول نماذج التخطيط والإدارة المستدامة.

وأضاف أن الزيارة وفرت رؤى عملية تدعم التطوير وفق أعلى المعايير العالمية، إلى جانب الاستفادة من التجارب الرائدة في تطوير الواجهات البحرية وإدارة الوجهات، بما يعزز جودة المشاريع التي تنفذها المجموعة، ويدعم مستهدفات سلطنة عُمان في التنمية العمرانية المستدامة. كما ثمن جهود وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في تنظيم هذه الزيارة، وما وفرته من منصة فاعلة لتعزيز الشراكات ونقل الخبرات العالمية إلى القطاع العقاري العُماني.

وتؤكد مخرجات الزيارة توجه وزارة الإسكان والتخطيط العمراني نحو بناء شراكات دولية ترتكز على التنفيذ، ونقل المعرفة، واستقطاب الاستثمارات النوعية، بما يعزز تنافسية القطاع العقاري، ويدعم تنفيذ المشاريع العمرانية، ويرسخ مكانة سلطنة عُمان كوجهة إقليمية واعدة للاستثمار والتطوير العمراني، ويعزز دور القطاع الخاص كشريك رئيس في تحقيق مستهدفات التنمية العمرانية.

عن مشروع تعزيز الاستدامة البيئية عبر أعمدة الإنارة الذكية

فوز عُمان بالمركز الأول في «جوائز القمة العالمية لمجتمع المعلومات»

مسقط- الرؤية

حققت سلطنة عُمان ممثلةً في محافظة مسندم إنجازاً دولياً مرموقًا بحصولها على المركز الأول على مستوى العالم في جوائز القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS Prizes ٢٠٢٦) للعام ٢٠٢٦ ضمن فئة "البيئة الإلكترونية" وذلك عن مشروعها "تعزيز الاستدامة البيئية وكفاءة الطاقة من خلال أعمدة الإنارة الذكية" حيث تم تتويج المحافظة بكأس الصدارة العالمية هذا العام في المسابقة التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة.

وجرت مراسم تتويج محافظة مسندم بكأس المركز الأول خلال أعمال منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تتواصل في مركز بليكسبو في جنيف خلال الفترة من ٦-١٠ يوليو الجاري، وحضر حفل التكريم سعادة الدكتور علي بن عامر الشيذاني وكيل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للاتصالات وتقنية المعلومات رئيس الوفد العماني المشارك في المنتدى، وحضور سعادة إدريس بن عبدالرحمن الخنجري المندوب الدائم لسلطنة عمان لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف، وسعادة الشيخ عبد العزيز بن أحمد الهوم المياسي والي دبا، وعدد من المختصين في وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ووزارة الخارجية ومكتب محافظ مسندم.

وخلال مراسم تكريم محافظة مسندم بالمركز الأول، ألقى سعادة الدكتور علي بن عامر الشيذاني من على منصة التتويج كلمة سلطنة عُمان بهذه المناسبة، معرباً عن سعادته بهذا الإنجاز الدولي المرموق، ومؤكدًا بأن هذا الفوز لمشروع عماني يقدم حلولاً رقمية في مجال الطاقة المستدامة والحفاظ على البيئة يأتي منسجماً مع العديد من المبادرات التي تنفذها سلطنة عمان على صعيد مراكز البيانات الخضراء، وتحالف الذكاء الاصطناعي الأخضر والحوسبة الخضراء، وأن سلطنة عمان تمد يد التعاون دائما للجميع لبناء اقتصاد رقمي مستدام.

ويقوم مشروع محافظة مسندم «الإنارة الذكية» الفائز بالجائزة على مفهوم المدن الذكية حيث يعتمد توظيف تقنيات إنترنت الأشياء (IoT) لربط أعمدة الإنارة بمنصة مركزية ذكية تتيح المراقبة والتحكم وإدارة شبكة الإنارة عن بُعد، ويُمكّن النظام من متابعة حالة الأعمدة بشكل لحظي، واكتشاف الأعطال بشكل استباقي، وإدارة جداول التشغيل والإطفاء، وتحليل استهلاك الطاقة، بما يسهم في رفع كفاءة التشغيل وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع.

ويهدف المشروع إلى تعزيز الاستدامة البيئية من خلال ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية وتقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن تشغيل شبكات الإنارة التقليدية، بالإضافة إلى خفض تكاليف التشغيل والصيانة، وتحسين سرعة الاستجابة للأعطال، وإطالة العمر التشغيلي لمكونات شبكة الإنارة كما يوفر المشروع بيانات دقيقة ومؤشرات أداء تساعد متخذي القرار على التخطيط وإدارة الأصول الحكومية بكفاءة أكبر.

من جهته، أعرب سعادة الشيخ عبد العزيز بن أحمد الهوم المياسي، والي دبا ومدير برنامج التحول الرقمي بمحافظة مسندم، عن سعادته خلال الحفل الرسمي الذي أقيم على هامش أعمال المنتدى عن سعادته بهذا الإنجاز الدولي، مشيرا إلى أن هذا الفوز يُمثل نجاحًا استراتيجيًا للمحافظة في توظيف الابتكار والتقنيات الحديثة لخدمة المجتمع، وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، مثمنًا الجهود الدؤوبة والمخلصة التي تبذلها المحافظة في قيادة مبادرات التحول الرقمي.

وفي السياق، أوضحت آمنة بنت محمد الشحية، مديرة دائرة تقنية المعلومات بالمديرية العامة للشؤون الإدارية والمالية بمحافظة مسندم: «يُمثل مشروع الإنارة الذكية خطوة رائدة ضمن جهود المحافظة المتواصلة للتحول الرقمي؛ حيث يعتمد على تقنيات إنترنت الأشياء (IoT) لربط أعمدة الإنارة بمنصة مركزية ذكية تتيح المراقبة والتحكم وإدارة الشبكة عن بُعد". يشار إلى أن منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS Forum) يُعد من أبرز المنصات الدولية المعنية بتطوير مجتمع المعلومات والتحول الرقمي، فيما تُنظم جوائز WSIS Prizes سنويًا لتكريم أفضل المبادرات والمشاريع التقنية التي تسهم في خدمة المجتمعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشهد مشاركة مئات المشاريع من مختلف دول العالم، تتنافس ضمن ١٨ فئة رئيسة تشمل الحكومة الرقمية، والبنية الأساسية الرقمية، والبيئة والمدن الذكية، والابتكار وريادة الأعمال، وإدارة المخاطر والكوارث، وغيرها من المجالات المرتبطة بالتنمية الرقمية.

عُمان عضوا في معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

مسقط- العُمانية

أقر مجلس إدارة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية عضوية سلطنة عُمان بدءًا من العام المُقبل، بما يفتح آفاقًا أوسع أمام سلطنة عُمان للإسهام في تطوير المواصفات والمقاييس المعتمدة بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون الفني وتسهيل انسيابية السلع والمنتجات بين الأسواق الإسلامية. وتأتي هذه العضوية ضمن الجهود التي تبذلها وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، لتعزيز التكامل مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالتقييس، ودعم موثوقية المنتجات والخدمات والعمليات التي تقدمها جهات تقويم المطابقة، بما يشمل مختبرات الفحص والمعايرة، وجهات منح الشهادات، وجهات التفتيش. وأوضح عماد بن خميس الشكيلي مدير عام المواصفات والمقاييس، أن قبول عضوية سلطنة عُمان جاء خلال الاجتماع الحادي والثلاثين لمجلس إدارة معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، بعد تقدّم الوزارة بطلب الانضمام.

وأكد أن انضمام سلطنة عُمان إلى المعهد، الذي يتبع منظمة التعاون الإسلامي ومقره جمهورية تركيا، يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون والتكامل مع الدول العربية والإسلامية ودول العالم في مجالات التقييس والجودة، كما يتيح لسلطنة عُمان فرصة المشاركة في إعداد وتطوير المواصفات القياسية، والاستفادة من البرامج التدريبية وحلقات العمل وتبادل الخبرات الفنية، بما يسهم في بناء القدرات الوطنية ورفع كفاءة المختصين في مجالات التقييس والجودة. وأشار إلى أن المديرية العامة للمواصفات والمقاييس ستمثل سلطنة عُمان في الجمعية العمومية للمعهد وعدد من المجالس واللجان الفنية، من بينها مجلس إدارة التقييس ومجلس القياس، الأمر الذي يعزز حضور سلطنة عُمان في صياغة السياسات الفنية ذات الصلة بالمواصفات والمقاييس على مستوى الدول الإسلامية. من جانبه، أوضح الدكتور سعيد بن سلطان البوسعيدي، مدير مركز الاعتماد العُماني بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن العضوية ستدعم تطوير منظومة الحلال في سلطنة عُمان من خلال تعزيز التعاون مع المعهد والدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والعمل على بناء منظومة متكاملة لاعتماد الحلال وفق المواصفات القياسية الصادرة عن المعهد، بما يشمل المنتجات والخدمات وجهات منح شهادات الحلال. وأضاف أن هذه الخطوة ستسهم في توحيد معايير الحلال بين الدول الإسلامية، ودعم المنتجات الوطنية عبر تسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية وزيادة تنافسيتها، إلى جانب دعم برامج تدريب وتأهيل المقيمين والكوادر العُمانية في مجالات التقييم والتدقيق وفق متطلبات معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية بما يضمن جودة ودقة عمليات التدقيق على منتجات الحلال، خصوصًا الأغذية ومستحضرات التجميل والأدوية، وحماية المستهلكين من المنتجات التي تحمل شعارات حلال مقلدة أو مغشوشة.

مختصون لـ« الرؤية »: التوجيه السامي بتخصيص 11 مقعدا للمرأة في «الشورى» يعزز تكافؤ الفرص وينقل التمثيل النسائي إلى «الريادة التشريعية»

أكد عددٌ من الخبراء والمختصين في الشأن التشريعي والمجتمعي أنَّ التوجيه السامي لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم -حفظه الله ورعاه- بتخصيص ١١ مقعداً للمرأة في مجلس الشورى بواقع مقعد لكل محافظة، يُشكل محطة تاريخية ونقلة نوعية في مسيرة الشورى العُمانية؛ حيث نقل هذا القرار تمثيل المرأة من حيِّز التنافسية التقليدية إلى فضاء الشراكة الوطنية المضمونة، وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وأضافوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن هذا التوجيه السامي يضع المجتمع بأكمله أمام مسؤولية وطنية متكاملة، تتطلب الانتقال الفوري من مرحلة «تمكين الوصول» إلى مرحلة «إعداد المرأة لصناعة الأثر»، من خلال بناء مشروع وطني مستدام تشترك فيه مؤسسات الدولة والجمعيات النسائية والإعلام وصناع المحتوى. كما أجمعوا على أن الوجود النسائي تحت قبة المجلس بمعدل امرأة من كل محافظة، من شأنه أن يثري العمل التشريعي والرقابي، ويمنح نقاشات القوانين والسياسات العامة بعداً أكثر تكاملاً ونضجاً يخدم كافة شرائح المجتمع العُماني

الرؤية- ريم الحامدية

وأكد الدكتور محمد العاصمي الأمين العام المُساعد لشؤون الجلسات بمجلس الشورى، أن تخصيص ١١ مقعداً للمرأة بواقع مقعد لكل محافظة سيمنح دفعة قوية ومباشرة لترشح عدد أكبر من النساء في مختلف المحافظات، مما سيُسهم في زيادة ملحوظة لعدد المترشحات لانتخابات مجلس الشورى مستقبلاً، مستنداً إلى وجود مقعد مضمون يحفز الكفاءات النسائية على خوض غمار التجربة.

وبين العاصمي أنَّ هذا التحول سيُغير من سلوك الناخبين والولايات على حد سواء؛ حيث سيكون هناك توجه مجتمعي لدعم انتخاب المرأة، وقد تعمد بعض الولايات إلى الدفع بعناصر نسائية ودعمها بأصوات مكثفة لضمان فوزها، كون العضو النسائي سيُمثل الولاية في النهاية، مما يفتح آفاقاً أرحب وفرصاً أكبر لتواجد هذه الولاية وفعاليتها داخل أروقة المجلس.

وأوضح العاصمي أنَّ الأوامر السامية لجلالة السلطان بتخصيص هذه المقاعد لم تأتِ من فراغ أو كإجراء تكميلي لسد الأعداد، بل انطلقت من رؤية واضحة ومستهدفات تنموية تقتضيها مرحلة البناء، لتمكين المرأة من المشاركة الحقيقية في صياغة مستقبل البلاد، ورسم السياسات، والاضطلاع بالدور التشريعي والرقابي جنباً إلى جنب مع الرجل.

وأشار العاصمي إلى أن هذا التواجد المضمن سينعكس إيجاباً على الأداء الداخلي للمجلس، ويُعزز في الوقت ذاته من حضور سلطنة عُمان وتمثيلها في المنظمات البرلمانية الدولية، مجدداً الثقة الملكية السامية بكفاءة المرأة العمانية وقدرتها على العطاء بناءً على تجاربها الناجحة السابقة.

ولفت العاصمي إلى ضرورة النظر للموضوع من زاوية مختلفة؛ معتبراً أنَّ النظرة القبلية أو التنافسية الجغرافية ليست هي المحرك أو العائق الأساسي أمام وصول المرأة للمجلس، بل يتعلق الأمر بآلية إدارة الحملات الانتخابية، وكيفية تقديم المترشح (سواء كان رجلاً أو امرأة) لنفسه أمام الناخبين بالأساليب الصحيحة التي تضمن وصوله.

وذكر العاصمي أن المرأة العمانية استطاعت منذ الفترة الثانية لمجلس الشورى منافسة الرجل وانتزاع المقاعد، مؤكداً أنَّ مساهمتها القادمة في صياغة القوانين خاصة المتعلقة بالأسرة، والمجتمع، والطفل، والتعليم، والصحة ستشكل إضافة نوعية وحقيقية للمجلس التشريعي لما تمتلكه من خبرة ومعرفة واسعة في هذه المجالات.

واختتم العاصمي حديثه بالإشارة إلى مستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠» التي تضع التمكين في مقدمة أولوياتها، مشدداً على أن تعطيل المرأة هو تعطيل لنصف طاقة المجتمع وقوته وإهدار لسلالم التنمية.

وشدَّد على أن إشراك المرأة كعقل مفكر وصاحبة جهد وحضور يعد تمكيناً للدولة ذاتها في استغلال مواردها البشرية، مؤكداً أن الوطن هو الرابح الأكبر؛ حيث تتضاعف قوته بتكامل كافة عناصره ومكوناته في صناعة التنمية الشاملة.

وفي قراءة تحليلية عميقة تستند إلى خبرة عملية طويلة، أكدت الدكتورة حنان الكندية المستشارة الإعلامية والمستشارة في الاتصال المؤسسي، أن التوجيه السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بتخصيص ١١ مقعداً للمرأة في مجلس الشورى، يمثل نقطة تحول تاريخية وامتداداً طبيعياً لمسيرة تمكين المرأة العُمانية، مبينة أنَّ هذا القرار يضع على عاتق الجميع مسؤولية كبرى للانتقال من مرحلة تمكين المرأة في الوصول، إلى مرحلة إعدادها لصناعة الأثر الحقيقي تحت قبة المجلس.

وقالت الكندية إنها تنظر إلى هذا القرار من زاويتين؛ الأولى زاوية التجربة، والثانية زاوية الرؤية للمستقبل، موضحة أنها لا تتحدث من موقع المراقب، بل من واقع تجربة امتدت لسنوات؛ حيث تشرفت بعضوية اللجنة الرئيسية لانتخابات مجلس الشورى خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، وعايشت عن قرب تطور التجربة الانتخابية العُمانية، وما واجهته المرأة من تحديات في بدايات مشاركتها السياسية، سواء كناخبة أو كمرشحة، وكيف كانت تخوض التجربة وسط الكثير من الترددات الاجتماعية والصور النمطية التي كانت تؤثر أحيانًا في خيارات الناخب أكثر من الكفاءة نفسها.

وأضافت الكندية أنها خاضت شخصيًا تجربة الترشح لعضوية مجلس الشورى في مناسبتين، وهي تجربة تعتز بها لأنَّها منحتها فهمًا عميقًا لطبيعة المشهد الانتخابي، وإن لم تستكملها آنذاك لظروف اجتماعية كانت تعكس واقع تلك المرحلة، إلا أنها أكدت لها أنَّ الطريق الذي كانت تسلكه المرأة العُمانية لم يكن سهلًا، وأن كل خطوة كانت تُبنى على جهود وتجارب متراكمة.

وأشارت الكندية إلى أنَّ علاقتها بهذا الملف لم تتوقف عند تلك التجارب، بل شاركت في برامج متخصصة في إدارة الحملات الانتخابية، وتدريب عدد من النساء العُمانيات بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، لافتةً إلى أنها خرجت من تلك التجربة بقناعة راسخة مفادها أن السؤال الأهم ليس: كيف أفوز في الانتخابات؟ بل: لماذا أترشح أصلًا؟ مؤكدة أن عضوية مجلس الشورى ليست مكانة اجتماعية ولا منصبًا وجاهيًا، وإنما مسؤولية وطنية تتطلب وعيًا تشريعيًا ورقابيًا، وقدرة على قراءة السياسات العامة، وفهم احتياجات المجتمع.

وشددت الكندية على أن الدور لا ينبغي أن يُلقى على الإعلام وحده، بل نحن بحاجة إلى مشروع وطني متكامل لإعداد القيادات النسائية للعمل البرلماني يبدأ من اليوم، وليس قبل موعد الانتخابات بأشهر قليلة، ليكون عملية مستمرة تشمل التدريب على العمل التشريعي، وتحليل السياسات العامة، والاتصال الجماهيري، حتى تدخل المرأة المنافسة وهي تمتلك مشروعًا وطنيًا واضحًا.

وأوضحت أن المسؤولية هنا تكاملية؛ فالإعلام يصنع الوعي، والتعليم يصنع الثقافة السياسية، بينما تمتلك وزارة التنمية الاجتماعية خبرة كبيرة في التمكين، لافتةً إلى أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وجمعيات المرأة العُمانية المنتشرة في المحافظات، يمكن أن تتحول إلى منصات وطنية للحوار والتثقيف واكتشاف القيادات النسائية وإعدادها مبكراً.

ووجّهت الدكتورة حنان الكندية رسالة مباشرة للمرأة العُمانية قائلة: «إن هذا القرار السامي ليس مجرد فرصة، بل هو تكليف وطني وثقة غالية. والاستعداد له يبدأ من اليوم، بالعلم، والاطلاع، وتعميق الوعي بالدور التشريعي والرقابي، لأنَّ النجاح الحقيقي لا يُقاس بالوصول إلى المجلس، وإنما بما يتركه العضو من أثر في التشريعات وفي حياة المواطن."

وفي ختام حديثها، دعت الكندية صنّاع المحتوى إلى تحمل مسؤوليتهم الوطنية في تشكيل الوعي العام، خصوصاً لدى فئة الشباب، والانتقال من المحتوى الموسمي إلى محتوى معرفي مستدام يشرح ماهية العمل البرلماني، ويسلط الضوء على الكفاءات النسائية بلغة مهنية بعيدة عن الشخصنة، لتقدّم المرأة كـ «مشروع فكري ووطني»، مؤكدة: «نحن لا نريد أن نصنع حملة انتخابية للمرأة، بل نريد أن نصنع ثقافة سياسية تؤمن بكفاءة المرأة؛ فالانتخابات حدثٌ عابر، أما بناء الوعي فهو مشروع وطني مستدام».

وفي السياق، أكدت لقاء المعولية رئيسة جمعية المرأة العُمانية بمسقط، أن التوجيه السامي بتخصيص (١١) مقعدًا للمرأة في مجلس الشورى يمثل محطة وطنية مفصلية في مسيرة تمكين المرأة العُمانية، ويعكس الثقة التي تحظى بها من القيادة، والإيمان بدورها في المشاركة بصنع القرار والإسهام في التنمية الوطنية. وأوضحت أن المرحلة المقبلة تتطلب مضاعفة جهود الجمعيات النسائية لإعداد الكفاءات النسائية وتأهيلها للعمل البرلماني، مشيرة إلى أن القرار يفتح آفاقًا أوسع أمام المرأة لإثبات كفاءتها وتجاوز التحديات التي واجهتها في التجارب الانتخابية السابقة.

وأضافت المعولية: «استقبلنا في جمعية المرأة العُمانية بمسقط هذا التوجيه السامي بكل فخر واعتزاز، باعتباره خطوة وطنية تاريخية تعكس الرؤية الحكيمة والراسخة في تمكين المرأة العُمانية وتعزيز حضورها في مواقع صنع القرار. كما يجسد الثقة الكبيرة التي تحظى بها المرأة من لدن القيادة، والإيمان بقدرتها على الإسهام الفاعل في مسيرة التنمية الوطنية، بما ينسجم مع النهج العُماني في توسيع مشاركة المرأة في مختلف المجالات.»

وأكدت المعولية أنَّ المرحلة المقبلة تتطلب دورًا أكثر فاعلية للجمعيات النسائية في إعداد وتأهيل الكفاءات النسائية، من خلال تنظيم برامج تدريبية متخصصة في القيادة والعمل البرلماني، وتعزيز الوعي بأهمية المشاركة السياسية، إلى جانب صقل مهارات الحوار وصناعة القرار. ونسعى إلى إعداد جيل من النساء القادرات على تمثيل المجتمع بكفاءة ومسؤولية، والاستفادة من هذه الفرصة الوطنية بما يخدم عُمان ومستقبلها.

وأضافت المعولية أن المرأة العُمانية واجهت خلال بعض التجارب الانتخابية تحديات ارتبطت بالعادات الاجتماعية أو التكتلات الانتخابية، وهو ما حدّ من فرص وصول العديد من الكفاءات النسائية، رغم ما تمتلكه من خبرات وقدرات، إلا أن هذا التوجيه السامي يؤسس لمرحلة جديدة تقوم على تكافؤ الفرص، ويمنح المرأة مساحة أوسع لإثبات كفاءتها وخدمة وطنها من خلال العمل التشريعي.

وبينت المعولية «لقد لمسنا حالة واسعة من الفخر والتفاؤل والثقة بين النساء، وشعورًا بأنَّ جهودهن وتطلعاتهن تحظى بالدعم والتقدير. وهذا القرار لا يمثل دعمًا للمرأة فحسب، بل يُعد استثمارًا في الكفاءة الوطنية، ويحمل رسالة واضحة مفادها أنَّ المشاركة في بناء الوطن مسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة، وأن الكفاءة والإخلاص هما المعيار الأساس في خدمة عُمان».

العاصمي: مشاركة المرأة في صياغة القوانين ستشكل إضافة نوعية للمجتمع

الكندية: التوجيه السامي نقطة تحول لتمكين المرأة

المعولية: المرحلة المقبلة تتطلب تضافر الجهود لتأهيل الكفاءات النسائية للعمل التشريعي

د. حنان الكندية

د. محمد العاصمي

لقاء المعولية

زيادة حالات الطلاق تهدد «نواة المجتمع»!

قانونيون لـ« الرؤية »: الإحصائيات المتعلقة بالأسرة تحتاج إلى قراءة متوازنة.. ومقترحات بإنشاء منظومة وطنية للتوفيق والإصلاح

يؤكد عددٌ من القانونيين أن ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع العُماني يحتاج إلى الوقوف على أسباب زيادة حالات الطلاق والسبل المتاحة للمحافظة على كيان الأسرة التي تعد النواة المكوّنة للمجتمع. وأشاروا -في تصريحات لـ»الرؤية»- إلى أنه من الضروري تدشين مبادرات رسمية ومجتمعية تُسهم في خفض الأسباب المؤدية إلى الطلاق، ومُعالجة هذا الأمر بحكمة وذلك بالاستناد إلى آراء المختصين في المجالات التشريعية والمجتمعية والنفسية، والباحثين في الشؤون الاجتماعية.

الرؤية- ناصر العبري

ناصر الخياري

موسى العامري

عبدالرحمن الهنائي

يوسف البلوشي

ويقول المحامي يوسف بن أحمد بن جمعة البلوشي، الباحث في القانون الخاص، إن ظاهرة الطلاق في سلطنة عُمان تستحق الوقوف عندها بقدر كبير من المسؤولية الوطنية، بعيدًا عن إثارة القلق أو تضخيم الأرقام، وإنما من خلال قراءة علمية متوازنة للمؤشرات الإحصائية، والانتقال من مرحلة رصد الظاهرة إلى مرحلة وضع الحلول الوقائية والعملية الكفيلة بالحد من آثارها وتعزيز استقرار الأسرة العُمانية، موضحاً أنَّ البيانات الرسمية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات تشير إلى أن سلطنة عُمان سجلت خلال عام ٢٠٢٤ نحو (١٧,٨٩٦) عقد زواج، مقابل (٤,١٢٢) حالة طلاق، وهي أرقام تؤكد استمرار الإقبال على الزواج، وفي الوقت ذاته تكشف أن الطلاق لا يزال يمثل تحديًا اجتماعيًا يستوجب الدراسة والمعالجة.

ويضيف أن قراءة هذه الإحصاءات ينبغي أن تكون شاملة ومتوازنة، إذ لا يكفي التركيز على عدد حالات الطلاق بمعزل عن عدد عقود الزواج، حيث إن ارتفاع معدلات الزواج أسهم في انخفاض نسبة الطلاق إلى الزواج مقارنة ببعض السنوات السابقة، وهو مؤشر إيجابي نسبيًا، إلا أنه لا يغني عن ضرورة تطوير سياسات وقائية أكثر فاعلية للحفاظ على استقرار الأسرة، مؤكدا أن الطلاق لا يُمثل قضية قانونية فحسب، وإنما هو ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية تتداخل فيها عوامل متعددة، الأمر الذي يجعل معالجتها تتطلب منظومة متكاملة تتضافر فيها جهود الأسرة، والمؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، والجهات القضائية، والجهات المختصة بالحماية الاجتماعية، والمؤسسات الدينية، بما يحقق معالجة شاملة لأسباب الظاهرة قبل تفاقمها.

ويشير البلوشي إلى أنَّ غالبية حالات الطلاق لا تنشأ بسبب واقعة واحدة، وإنما نتيجة تراكمات تبدأ غالبًا بضعف الحوار بين الزوجين، وسوء إدارة الخلافات الأسرية، والتدخلات العائلية، والضغوط الاقتصادية، وضعف الوعي بالحقوق والواجبات الزوجية، فضلًا عن التأثير المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي في إذكاء النزاعات الأسرية وخلق توقعات غير واقعية للحياة الزوجية، وهو ما يستدعي تطوير برامج توعوية أكثر عمقًا تتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع، مبيناً أن الأسرة تمثل اللبنة الأساسية في بناء المُجتمع، وأنَّ آثار الطلاق لا تقتصر على الزوجين، بل تمتد إلى الأبناء والأسرة والمجتمع بأسره، كما تترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية وقضائية متزايدة، الأمر الذي يجعل الاستثمار في الوقاية من الطلاق أكثر جدوى وأقل تكلفة من معالجة نتائجها بعد وقوعه.

ويقترح البلوشي إنشاء منظومة وطنية متكاملة للتوفيق والإصلاح الأسري، تقوم على تعاون مؤسسي بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بما يحقق التكامل بين الجوانب القانونية والاجتماعية والشرعية في معالجة النزاعات الأسرية، لافتاً إلى أنَّ هذا التعاون يُمكن أن يتم من خلال إحالة الخلافات الزوجية، في مراحلها الأولى، إلى مراكز الإصلاح والإرشاد الأسري التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، بحيث تتولى دراسة أسباب النزاع والعمل على احتواء الخلافات خلال فترة زمنية مناسبة قبل الوصول إلى مرحلة الفصل القضائي في دعاوى الطلاق، مع ضرورة تأهيل الكوادر العاملة في هذه المراكز تأهيلًا متخصصًا في الوساطة الأسرية، وعلم النفس الأسري، وإدارة النزاعات، بما يمكنها من أداء دورها بكفاءة وفاعلية.

كما يلفت إلى أنَّ العديد من التجارب في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أثبتت نجاح هذا النموذج، حيث أسهمت مراكز الإصلاح الأسري في تحقيق نسب مرتفعة من الصلح بين الأزواج، كما ساعدت – حتى في الحالات التي انتهت بالطلاق – على الحد من الآثار النفسية والاجتماعية السلبية على الأبناء، من خلال إدارة الخلافات بصورة أكثر هدوءًا وتنظيمًا، وهو ما يُعزز أهمية الاستفادة من تلك التجارب وتطويرها بما يتناسب مع البيئة القانونية والاجتماعية في سلطنة عُمان، داعياً إلى تعزيز نظام الوساطة والإصلاح الأسري قبل وصول النزاعات إلى مرحلة التقاضي، وإنشاء مراكز متخصصة تضم قانونيين وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين، تعمل بصورة تكاملية لمعالجة أسباب الخلاف منذ بدايتها، إذ إن التجارب المقارنة أثبتت أن الوساطة الأسرية المهنية تسهم في إنقاذ نسبة معتبرة من العلاقات الزوجية.

ويطالب البلوشي بتطوير نظام الحكم المنصوص عليه في دعوى الشقاق، من خلال إخضاع الحكمين لبرامج تدريب وتأهيل متخصصة، وتمكين المحاكم من الاستعانة بخبراء في الإرشاد الأسري وعلم النفس والاجتماع عند نظر النزاعات الزوجية، بما يساعد على الوصول إلى حلول عملية تحقق مصلحة الأسرة وتحافظ على حقوق الأطفال قبل إصدار الأحكام النهائية، مشددا على أهمية إلزام المقبلين على الزواج بحضور برامج تأهيل متكاملة، بحيث لا يقتصر الأمر على الفحص الطبي، وإنما يشمل التأهيل القانوني والاجتماعي والنفسي، بما يُعزز وعي الزوجين بحقوقهما وواجباتهما، ويكسبهما مهارات الحوار وإدارة الخلافات واتخاذ القرارات الأسرية بصورة رشيدة.

ويؤكد أهمية تكثيف برامج التوعية في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام لترسيخ ثقافة الحوار، وتحمل المسؤولية الأسرية، وتعزيز مفهوم أن الزواج ليس مجرد رابطة قانونية، وإنما مشروع حياة يتطلب إعدادًا معرفيًا ونفسيًا واجتماعيًا، إلى جانب الاستعداد الاقتصادي، مضيفاً أن وسائل التواصل الاجتماعي، على الرغم من فوائدها الكبيرة، أصبحت في بعض الحالات سببًا مباشرًا أو غير مباشر في تصاعد الخلافات الزوجية، سواء نتيجة سوء الاستخدام، أو انتهاك الخصوصية، أو المقارنات غير الواقعية بالحياة الأسرية للآخرين، وهو ما يفرض تعزيز الثقافة الرقمية المسؤولة داخل الأسرة.

واختتم البلوشي تصريحه بالتأكيد على أن الهدف من مناقشة ظاهرة الطلاق ليس الحد من حق أي من الزوجين في إنهاء علاقة زوجية استحال استمرارها، وإنما العمل على تقليل حالات الطلاق التي يمكن تجنبها من خلال الوقاية والإصلاح المبكر، مشددًا على أن نجاح المجتمع في خفض معدلات الطلاق لا يقاس بعدد الأحكام القضائية الصادرة، وإنما بقدرته على بناء أسر مستقرة ومتماسكة، لأن استقرار الأسرة هو الأساس الحقيقي لاستقرار المجتمع، وأحد المرتكزات الرئيسة لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ في بناء مجتمع متماسك وتنمية مستدامة ترتكز على الإنسان والأسرة.

بدوره، يقول المحامي عبدالرحمن الهنائي: "ما نشهده من تزايد في حالات الطلاق هو ثمرة لتراكم أسباب عدة؛ فحالات الطلاق لا تعود إلى سبب واحد، بل هي نتيجة عوامل متعددة؛ منها تراجع دور أهل الإصلاح في السعي إلى إصلاح ذات البين، وضعف القناعة والرضا لدى بعض الأزواج، وانعدام الصبر لتحقيق منفعة أعلى للأسرة والأولاد، فضلاً على كثرة المقارنات التي تُفسد الاستقرار الأسري، إضافة إلى ما أسهمت به بعض وسائل التواصل الاجتماعي في تأجيج الخلافات والتخييب بين الأزواج".

ويبين: «قد يزيد الأمر سوءاً حين يغيب الوازع الأخلاقي عند بعض من يتولون القضايا الأسرية من المحامين، فيُقدِّمون الكسب المادي على محاولة الإصلاح، فتكون النتيجة تفكك الأسر وضياع الأبناء، ونسأل الله الهداية وأن يوفق الجميع لما فيه الخير، وأن يصلح ذات البين، ويحفظ الأسر من كل سوء».

وفي السياق، يبيّن المحامي ناصر بن حميد الخياري: "إحصائيات الطلاق مقلقة، ويجب دراسة الموضوع بصورة شاملة وأن تتصدى الجهات المسؤولية لذلك وخاصة وزارة التنمية والباحثين المختصين في الجوانب الاجتماعية، ومن وجهة نظري هناك عدة أسباب لزيادات حالات الطلاق، ومن بينها: أسباب قبل الزواج وهي سرعة الاختيار أو تدخل الآخرين في اختيار الزوج أو الزوجة، وغياب التثقيف الأسري والوعي في التعامل مع المشاكل التي قد تواجه الشاب أو الفتاة، بالإضافة إلى جوانب إجرائية وقانونية بسهولة رفع دعاوى الطلاق وسرعة البت فيها يحتاج إلى مراجعة، وهنا من الأهمية أن يتم سن تشريع يقضي بتفعيل لجان التوفيق والمصالحة في هذا الجانب وألا تقبل الدعوى إلا بعد عرضها على اللجنة ويتم إحالتها من قبل اللجنة إلى المحكمة، إلى جانب الأثر السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي من حيث المقارنة بالآخرين ورفع سقف التوقعات فكل طرف لديه توقع ما، إلا أنه ينصدم عندما يدخل إلى الواقع، ومن بين الأسباب أيضا الجوانب الاقتصادية والتقلبات المعيشية للزوج وخاصة عندما يتعرض للتسريح».

ويؤكد: «هذه بعض الأسباب التي يمكن أن تؤثر في رفع معدلات الطلاق، ولكن من الأهمية أن يتم الوقوف عليها من خلال دراسة علمية يشارك فيها باحثون مختصون في علوم الشريعة والقانون والاجتماع لوجود حلول لها».

من جانبه، يقول المحامي موسى بن علي بن منصور العامري، إن الطلاق في ذاته ليس مشكلة وإنما هو حل لمشكلة ورفع لظلم وكف لمُعاناة، حيث كان سابقاً أحد طرفي العلاقة الزوجية يرزح تحت وطأة الظلم والمعاناة ولكن يضغط على نفسه مكرهاً خوفاً من كلام النَّاس، إلا أن الحال تغير فيتم إنهاء العلاقة الزوجية عند وصولها لدرجة الضرر أو الشقاق المحتكم.

ويشير العامري إلى أن الطلاق الرضائي هو الأفضل دون اللجوء إلى التقاضي وساحات المحاكم، مضيفا: «القرآن قال إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، وقال أيضا ولا تنسوا الفضل بينكم، فعند وصول الطرفين إلى عدم الرغبة بالاستمرار أو أحدهما فقد صبره وأصبحت الحياة الزوجية لا تطاق، فالسبيل الوحيد هو الفكاك والخلاص من هذه العلاقة المسمومة، كما أنه لا يُمكن أن نجزم بارتفاع حالات الطلاق إلا بعد التأكد من الأرقام ومقارنتها بما سبق من السنوات وهل تتناسب مع عدد عقود الزواج التي جرى توثيقها، كما أنه يجب الإشارة والتأكيد أن أسباب الطلاق الحقيقة لا يمكن معرفتها حيث ما يظهر في الخلافات الزوجية وما يظهره طرفا العلاقة أمام الأهل أو أمام المحاكم أو البحث الاجتماعي شيء، وأما الأسباب الحقيقة لا يعلمها سوى طرفي العلاقة أو أحدهما، حيث يرسم كل منهما غاية وهدف يرغب بالوصول إليه دون اطلاع الآخرين عليه".

ويذكر المحامي يحيى الغافري: «قد أتناول المسألة من زاوية مختلفة نوعاً ما، فأرى أن الطلاق ليس مشكلة بحد ذاته وإنما شُرع ليكون العلاج والحل الأخير إذا استحالت الحياة الزوجية وصارت جحيما لا يُطاق فهو آخر الحلول، ولهذا يجب أن تكون أسباب الطلاق جديرة بالقبول ناتجة عن ضرر محقق يستعصي جبره أو لا يمكن إصلاحه واقعا، أو بسبب شقاق مستحكم يستحيل جمع النقيضين بوجوده، لأن العلاقة الزوجية علاقة مقدسة وهي سبب استمرار الخليقة على الأرض ومصدر تكوين الإنسان وهي تلك التي تؤسس بيت الزوجية التي قوامها السكينة والمودة والرحمة وفقا لقوله تعالى «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ".

ويتابع قائلا: «فإن فُقدت الألفة وانعدم الحب وانتفت المودة وارتفعت الرحمة بين الزوجين حينها ماذا عسى أن يُفعل بهما إلا اللجوء إلى الطلاق وحل هذه الرابطة الزوجية؛ تخلصاً من المشكلة، وعلاجاً ورحمةً بهما مصداقاً لقوله تعالى «لا تدري لعلَّ الله يُحدث بعد ذلك أمرا».

ويؤكد الغافري: «لما كان كذلك فإنَّ باب الطلاق سيبقى مشرعا لحل إشكالية أسرية عويصة لا يمكن حلها إلا بحل عقدة الزواج، أما عن أسباب ارتفاع مؤشرات الطلاق فهي أسباب متعددة ولا يمكن أن تحصر، ولكني أظن بأنها تدور حول عدم القدرة على جمع الزوجين في بيت واحد، فإذا تنافرت المشاعر وانكسرت القلوب وساء التفاهم بين الشريكين وتعاظمت الخلافات فإنَّ النتيجة ستكون الطلاق والفراق، وهذه المؤشرات قد تدعونا إلى الحاجة إلى دراسة اجتماعية استقصائية تتبع منهجية علمية وواقعية على أن تكون بشكل دوري لمتابعة المستجدات وليست مجرد تحليلات من هنا وهناك، حتى نفهم هل النسبة متناسقة ومتناسبة مع ازدياد عدد السكان وارتفاع نسبة الأجانب؟!".

ويشير الغافري إلى أن من بين أسباب الطلاق ما يلي: قلة الوعي بفقه الأسرة وما يقتضيه الواجب الشرعي تجاه الآخر، ضعف الوازع الديني، عدم إتاحة الوقت الكافي ليتعرف كل طرف على شريكه القادم، التسرع في الارتباط بزيجات قادمة من مواقع التواصل الاجتماعي فيكون قوامها الشك المستمر، العوارض التي تطرأ بعد الزواج أو العيوب الخفية التي تكتشف في أحد الشريكين بعد فترة من الزواج، تدخلات الأهل، التقليد الأعمى، انحراف أحد الزوجين أو كليهما، اختلاف الثقافات والعادات، إفرازات جديدة لمشاكل فتح باب الزواج من الخارج واختلاف البيئات، وإشكالية زواج الكبار من الصغيرات بفارق عمري كبير، الزيجات القائمة على علاقات غير شرعية سابقة للزواج، تأثير العولمة الغربية ومواقع التواصل الاجتماعي وتسلل أفكار سامة تهدد كيان الأسرة وتجعل من الزواج عارض مؤقت في الحياة وليس استقرار وحياة.

ويقترح الغافري القيام بمعالجة تشريعية لإجراءات الطلاق بحيث تطرح في مباحث فقهية وقانونية فكرة تقييد إجراءات الزواج، فلا يقبل الطلاق إلا أمام المحكمة أو الكاتب بالعدل أو أمام شهود، بحيث يكون نفس إجراءات الزواج في حضرة شهود ليطلق الزوج وهو بكامل إرادته وحريته وعقله، بعيدا عن الانفعالات والحالات الارتجالية التي تعرض صاحبها للندم بسبب التسرع أو كون الطلاق ردة فعل لاستفزاز أو غضب أو نحوه فتحل نوعا ما مشكلة تفشي الطلاق بلا سبب، إلى جانب رفع مقدار مُؤخر المهر ليكون بمثابة الشرط الجزائي المانع من شيوع الطلاق بلا سبب فيحسب كلا الزوجين ألف حساب لشرط سقوط أو استحقاق المُؤخر، وكذلك المكاتبة بين الزوجين بعقد زواج فيه شروط مُعينة مانعة للخلافات ومحددة لملامح الحياة الزوجية القادمة.

> **البلوشي: يجب تطوير سياسات وقائية أكثر فاعلية للحفاظ على استقرار الأسرة**
>
> **الهنائي: وسائل التواصل الاجتماعي من أسباب تأجيج الخلافات بين الأزواج**
>
> **الخياري: نحتاج إلى دراسة مختصة للوقوف على الأسباب والحلول العملية**
>
> **العامري: الأسباب الحقيقية للطلاق لا يعرفها إلا طرفا العلاقة**
>
> **الغافري: الطلاق شُرع كحل أخير إذا استحالت الحياة الزوجية**

almadina
المدينة للاستثمار القابضة
investment holding (S.A.O.G) (ش.م.ع.ع)

إعلان الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية

المساهم الكريم

يتشرف مجلس إدارة المدينة للاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع) بدعوة المساهمين الأفاضل لحضور **اجتماع الجمعية العامة غير العادية** المقرر عقده في تمام الساعة الرابعة عصرا **يوم الأربعاء الموافق ٢٩ يوليو ٢٠٢٦**، وذلك عبر المنصة الإلكترونية لانعقاد الجمعيات العامة والتي يمكنكم الدخول اليها عبر موقع شركة مسقط للمقاصة والإيداع (www.mcd.gov.om). وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني سيتم عقد الاجتماع الثاني في تمام الساعة الرابعة من عصر يوم **الخميس الموافق ٣٠ يوليو ٢٠٢٦** عبر المنصة الإلكترونية، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

أولا : اجتماع الجمعية العامة غير العادية :

١. الموافقة على مقترح تخفيض راس مال الشركة للمساهمين حسب البيانات المالية المدققة (حسب المرفق)، عن طريق الآتي:
أ- تخفيض راس المال المصدر للشركة من (٨,٥٠٠,٠٠٠) إلى (٤,٣١٠,٠٠٠)، وذلك لإطفاء مبلغ (٤,١٩٠,٠٠٠) من الخسائر المتراكمة على الشركة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦.
ب- استقطاع مبلغ (١٨٥,٨٧٥) من الاحتياطي القانوني للشركة لإطفاء الجزء المتبقي من الخسائر المتراكمة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦.
٢. الموافقة على تعديل المادة رقم (١) من النظام الأساسي الخاصة باسم الشركة (حسب المرفق).
٣. الموافقة على تعديل المادة رقم (٥) من النظام الأساسي الخاصة برأسمال الشركة بعد التخفيض وتسجيل رأس المال الجديد لدى المسجل (حسب المرفق).
٤. الموافقة على تفويض مجلس إدارة الشركة أو من يتم اختيارهم من الأعضاء باستكمال كافة الاجراءات والموافقات المطلوبة لتنفيذ قرارات الجمعية المذكورة أعلاه.

ووفقاً للنظام الأساسي للشركة وضوابط انعقاد الجمعيات العامة باستخدام وسائل التقنية الحديثة الصادرة من الهيئة نود أن نلفت عنايتكم إلى الآتي:

١. يحق للشخص الاعتباري دون غيره تفويض شخص طبيعي لحضور اجتماع الجمعية العامة والتصويت نيابة عنه من خلال وسائل التقنية على أن يكون لهذا الشخص الطبيعي رقم مستثمر بشركة مسقط للمقاصة والإيداع.
٢. يبدأ التصويت على أي من البنود المطروحة على جدول الأعمال قبل تاريخ انعقاد الجمعية بمدة لا تزيد على ثلاثة أيام وحتى انتهاء عمليات التصويت في يوم الاجتماع، وفي حالة تغيير رصيد المساهم بالزيادة أو النقصان فسيتم إلغاء عملية التصويت ويتعين علية إعادة التصويت مرة أخرى في يوم اجتماع الجمعية.

وفي حالة وجود أي استفسارات يرجى الاتصال بالفاضل/ منصور بن ناصر الحاتمي على الهاتف رقم ٩٩٨٩٤٨٨٢ (٠٩٩٨).

مبادرتا «وطنها» و«لدائن»

خلفان الطوقي

لا تزال رحلة المحتوى المحلي مستمرة، التي لا يجب أن تتوقف، وسياسة "صنع في عُمان" عليها أن تصعد إلى سُلّم أعلى، وأن تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى، والتطور المرحلي للصناعات والخدمات لما يُعرف بـ"القائمة الإلزامية" يجب أن يكون من المصانع العُمانية كأولوية أولى لكل مشاريع جهاز الاستثمار العُماني والشركات الحكومية التابعة له، إلى جانب الشركات شبه الحكومية التي يمتلك بها الجهاز حصة الأغلبية.

أضف إلى ذلك السياسات التطويرية التي تقوم بها هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي في تنفيذ المشاريع الحكومية، وأن يكون خيارها لمصنع أو خدمة مقدمة من شركات عُمانية توجد وتنتج في الأراضي العُمانية، بالإضافة إلى جهود الأجهزة العسكرية والأمنية في اختيار المصانع أو الشركات، وأن تكون لها الأولوية في الاختيار أو في التنافس لتنفيذ المشاريع أو الخدمات التي يحتاجون إليها.

هناك جهود نوعية تحتاج إلى مزيد من تسليط الضوء عليها، ويحضرني مبادرتان نوعيتان، هما: مبادرة "لدائن" التي تبنتها الشركة الحكومية (OQ)، ومبادرة "وطنها" التي تقوم بها الشركة العُمانية المساهمة العامة "فولتامب"، ولديهما أهداف عملية عديدة، وأهم هذه الأهداف: تشجيع القطاع الخاص العُماني على إقامة مشاريع صناعية معينة ومحددة في عُمان، وهاتان الشركتان بحاجة إليهما كجزء من سلاسل الإمداد، وشرائها بعقود مضمونة (Off-take)، وبعقود طويلة المدى، تضمن توطين الصناعات في المناطق الصناعية في سلطنة عُمان، وبالتالي تحقيق أهداف عديدة مثل التوظيف، وتقليل الاستيراد، وخلق بيئة استثمارية جاذبة، ورفع جودة المنتجات العُمانية لتتطور من ناحية، وتنتقل من مرحلة التصنيع لمصانع محلية لتكون مصانع مصدرة، وبالتالي رفع مستوى الميزان التجاري، وغيرها العديد من الأهداف الوطنية التي تسهم، بشكل أو بآخر، في تقليل التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني.

هناك جهود ومبادرات من جهات حكومية أخرى لم تُذكر في المقالة؛ لأن هذا الموضوع متجدد، ولأن هذه الرحلة مستمرة ومتجددة ومليئة بالتحديات وتداخل الأطراف والمصالح، لذلك لا بد من التطرق إلى هذا الملف الوطني بين فترة وأخرى، وبالرغم من ذلك، إلا أن مبادرتي "لدائن" و"وطنها" تجاوزتا الحلول التقليدية، وانتقلتا إلى مرحلة متقدمة، وبناءً عليه، لا بد من القيام بخطوات إضافية تكمن فيما يلي:

دعم هاتين المبادرتين النوعيتين بكافة الإمكانيات الحكومية من تسهيلات وإعفاءات، وإعطائهما وزنًا واضحًا في إجراءات التناقص، وخاصة في المشاريع الحكومية أو في الشركات الحكومية أو شبه الحكومية، والمشاريع والخدمات التي تقوم بها الأجهزة العسكرية والأمنية، والانتقال إلى مرحلة أعمق من ذلك، وهي إعطاء وزن إضافي في المناقصات المعلنة من الشركات المساهمة العامة، وللإنصاف يمكن قياس جميع المبادرات النوعية المشابهة التي لم تُذكر في المقالة، وتسعى إلى تحقيق أهداف نوعية تعمل جنبًا إلى جنب مع الحكومة لتحقيق أهداف وطنية، والتي تشكل تحديات أزلية للحكومة، ولا يمكن حلحلة هذه العقبات إلا بالتكامل والشراكة مع القطاع الخاص.

لقاء القائمين على هاتين الحملتين، ودراسة طرق دمجهما مع باقي المنظومة الوطنية لـ"صنع في عُمان"، ورحلة المحتوى المحلي، والاستماع إلى مرئيات القائمين على هاتين المبادرتين، لضمان تطورهما واستدامتهما، وتكرار قصص نجاحهما من خلال مبادرات خلاقة ومبتكرة يمكن تبنيها من آخرين، سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص أو المدني من خلال الجمعيات والفرق الخيرية أو ما شابهها.

إن مبادرات مثل "وطنها" و"لدائن" ليستا مبادرتين عاديتين، ولا بد من قراءة ما بين السطور لمعرفة ما هي القيمة المضافة التي تضيفانها، ليس لطرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو واضح، إنما تلامسان العديد من المحاور الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وجميع البرامج الوطنية كبرنامج "استدامة"، وبرنامج "نزدهر"، وبرنامج "تشغيل"، وبرنامج "تنويع"، وهذه هي أهم البرامج المرجعية في السلطنة، وهاتان المبادرتان تلامسانها وتدخلان معها بشكل مباشر، لذلك مثل هاتين المبادرتين يمكن لهما أن تنقلا رحلة المحتوى المحلي إلى مستوى آخر، ويقللا من الرحلة الشاقة للمحتوى المحلي، لذلك لا بد من احتضانهما بمزايا استثنائية، وبما يستحقان، ومكافأتهما بما يقدمان من أفكار تقدمية وخلاقة، لهما ولكل شركات القطاع الخاص المساهمة في تقليل الأعباء الحكومية من ناحية، والمسرعة والممكنة لتحقيق رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

مرحبا أنا في المسجد

سعيد المالكي

لكل قاعدة استثناء، هكذا يقولون. لكن ما يحيرني أن بعضنا اختار للمسجد أن يكون هو الاستثناء الوحيد. فالهواتف النقالة، على ما يبدو، كائنات شديدة التهذيب، لكنها تختار الأماكن التي تُظهر فيها هذا التهذيب. تلتزم الصمت في قاعات الاجتماعات، وفي المؤتمرات لا تكاد تُسمع لها همسة، وفي المؤسسات التي تمنع استخدامها، تستسلم فورًا للقوانين دون أدنى مقاومة. بل إن بعض أصحابها يضعونها على الوضع الصامت قبل أن يدخلوا المكان، وكأن الهاتف نفسه يعرف أن للمكان هيبة، وللحاضرين حقًا في الهدوء.

لكن يبدو أن هذه الأخلاق الرفيعة تتغير لدى البعض فجأة عند باب المسجد. فما إن يدخلوا المسجد، حتى يشعر بعض الناس أن كل الاتصالات أصبحت عاجلة، وأن العالم بأسره قد يتوقف إذا انتظر المتصل عشر دقائق فقط.

فيرن الهاتف، ثم تمتد اليد إليه بكل هدوء، ثم تأتي عبارة: "مرحبًا، أنا في المسجد أصلي". شكرًا على المعلومة. فللحظة، كدنا نظن أنك في صالة البولينج! والمضحك أن المتصل في كثير من الأحيان لا يسألك: أين أنت؟ لكن يبدو أن الإعلان عن التواجد داخل المسجد في تلك اللحظة أصبح عادةً عند البعض، رغم أنه بالإمكان الإبلاغ عن ذلك قبل الدخول إلى المسجد أو بعده.

وهنا يفرض سؤال نفسه: كيف يستطيع الإنسان أن يصمت ساعتين كاملتين في اجتماع عمل؟ وكيف ينتظر دوره في مقابلة رسمية قد تمتد ساعات؟ وكيف يلتزم التزامًا كاملاً في المؤسسات التي تمنع استخدام الهاتف؟ ثم يعجز عن تأجيل مكالمة حتى يخرج من المسجد؟ هل المسجد أقل أهمية من قاعة الاجتماعات؟ أم أن وقت الصلاة أقل قيمة من وقت العمل؟ أم أننا، دون أن نشعر، أصبحنا نمنح هيبة الأماكن بقدر ما يعود علينا منها من منفعة؟

وللتوضيح، لسنا نتحدث عن النسيان. فالنسيان وارد، وكل إنسان معرض له. فقد ينسى أحدنا تحويل الهاتف إلى الوضع الصامت، أو يغفل عن إغلاقه، أو يضطر إلى حمله معه لأنه لا يجد مكانًا آمنًا يتركه فيه خارج المسجد. هذا أمر طبيعي، ولا يكاد يسلم منه أحد. لكن الحديث عن شخص اتخذ القرار. قرر أن يجيب. وقرر أن يتحدث. وقرر أن المكالمة لا يمكن أن تنتظر حتى يغادر المسجد. وكأن عشر دقائق أصبحت زمنًا لا يُحتمل.

ولا تنتهي الحكاية عند ذلك. فبمجرد أن يُسلِّم الإمام، وكأن بعض الهواتف كانت تحبس أنفاسها طوال الصلاة، حتى يُعلن الإمام نهاية فترة الحظر. فقبل الأذكار، وقبل التسبيح، وقبل أن يغادر كثير من المصلين أماكنهم، يكون الهاتف قد سبق الجميع إلى يد صاحبه. ثم يبدأ الحديث بصوت مرتفع، وكأن المسجد قد تحول فجأة إلى مجلس عام أو صالة انتظار.

أما المشهد الذي يستحق جائزة خاصة، فهو مشهد من يقف عند باب المسجد من الداخل ممسكًا هاتفه، وقد اختار أن يجري مكالمته أو يدردش في المكان الذي يمر منه الداخلون والخارجون جميعًا. فتجد المصلين يلتفون حوله يمينًا ويسارًا، بينما هو مستغرق في حديثه، وكأن باب المسجد قد أصبح مكتبًا لخدمة العملاء. ولو كان لباب المسجد لسان لاشتكى.

وقد يقول قائل: إن بعض الناس يخرجون هواتفهم لقراءة القرآن. وهذا احتمال وارد، ولا يمكن إنكاره. غير أن المصاحف -ولله الحمد- متوفرة في معظم المساجد، وهي تؤدي الغرض بأفضل صورة، فضلاً عن أنها تُعين على تجنب كثير من المشتتات.

أما الهاتف، فلم يعد مجرد وسيلة اتصال. إنه حاسوب صغير نحمله في جيوبنا، يحمل معه الرسائل، والإشعارات، والأخبار، والصور، ومقاطع الفيديو، والتطبيقات، وكل ما يستطيع أن ينتزع الإنسان من لحظة الخشوع في ثوانٍ معدودة.

ولست أكتب هذا بصفة واعظ، ولا مفتي، ولا طالب علم. أنا مجرد إنسان يستغرب هذه المفارقة. فنحن نحترم بروتوكولات الشركات، ونلتزم بأنظمة المؤسسات، ونخفض أصواتنا أمام المسؤولين، ونحرص ألا يهتز الهاتف أمام مدير، أو مسؤول، أو شخصية نراها مهمة. بل إن بعضنا قد يؤجل مكالمة مهمة احترامًا لاجتماع قد يستغرق ساعات. أفلا تستحق بيوت الله احترامًا أعظم؟ لكن الغريب أن بعضنا أتقن احترام البروتوكولات التي وضعها البشر، ثم جعل المسجد هو الاستثناء الوحيد.

فالمسجد ليس مجرد مبنى، وليس محطة عابرة بين مكالمتين. والصلاة ليست استراحة قصيرة نعود بعدها إلى هواتفنا. إنها اللحظة التي يقف فيها العبد بين يدي ربه، وهي أولى اللحظات بأن يصمت فيها كل شيء، إلا القلب.

ربما آن الأوان لأن تضيف شركات الهواتف وضعًا جديدًا اسمه: "وضع المسجد".

لكن المشكلة ستبقى، حتى لو وُجد، فلن يعمل إلا إذا فعَّله صاحبه.

صحيفة الرؤية العمانية مصداقية الخبر وجودة المضمون

راشد بن حميد الراشدي

مع كل صباح تطالعنا صحيفة الرؤية العُمانية بأخبارها الشاملة عن الوطن والأمة العربية والعالم أجمع، ومع كل عنوان خبر تضع بين قرائها مضمونًا جديدًا من خلال طرحها الشفاف الذي تجد بين سطوره شفافية النقل ومضمون الحدث، ليجذبك صدق الخبر والتحليل الرائع من كتابها ومحرريها للأحداث في تناغم جميل ورائع.

ما دعاني إلى الكتابة هو تقديري ومحبتي لصحيفة الرؤية وارتباطي بها منذ أول عدد صدر من جريدة الرؤية العُمانية في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩م، لتكون أول صحيفة اقتصادية يومية شاملة تصدر في سلطنة عُمان، وذلك من خلال الكتابة على صفحاتها الغراء، وكذلك ارتباطي برئيس تحريرها ومديرها وكوادرها المخلصة التي تبذل الغالي والنفيس في إبراز الأحداث وإيصال رسالتها الإعلامية بكل اقتدار.

إن نقل الأحداث والخبر في زمن يموج بالفتن، والتحليل الصادق للأحداث بكل شفافية ووضوح، نجده من سمات هذه الصحيفة التي أبرزت الأحداث بكل تفاصيلها، وإن ما تحمله الصحيفة من هموم هذا الوطن والتغطيات المميزة لمحرريها ساهم في جعل الرؤية الصحيفة الأولى ضمن صحف الصف الأول في سلطنة عُمان، والأقرب إلى القراء.

وعندما نعرج اليوم على تنوع مجالات العمل الصحفي الاحترافي، فسنجد صحيفتنا شاملة لكل مجالات العمل الصحفي من تحقيق وخبر وتقرير ومقال وصور منتقاة بجودة عالية وتقسيم مريح لأعمدة الكتابة وبإخراج جميل ومحتوى شامل.

كما أن كُتّاب المقالات من سلطنة عُمان وبعض الدول العربية والأجنبية يبدعون في طرحهم بعناوين متنوعة ومميزة ومحتوى إبداعي جذاب يسهم في رسالة الصحيفة وأهميتها للقراء في الداخل والخارج.

إن نهج صحيفة الرؤية العُمانية في تنظيم المؤتمرات والبرامج والمسابقات التي يتنافس على جوائزها أبناء عُمان في مجالات عدة، والتي ساهمت في تعزيز مكانة عُمان ودعم تطورها ونهضتها الشاملة بأسلوب شيق وجميل، جعل من فعاليات الرؤية العُمانية أحداثًا يترقبها الجميع، وسبل تعاون وارتقاء في مد أواصر التعاون مع عدد من دول العالم من خلال المؤتمرات المشتركة والفاعلة التي تقام سنويًا.

اليوم نقول شكرًا لصحيفة الرؤية العُمانية والقائمين عليها على تقديم الأفضل للقارئ والإسهام الفاعل في جوانب التنمية مع النهج الإعلامي العُماني الخالص في كل ما يُنشر، وبأسلوب إبداعي شيق يحمل فكرًا وإبداعًا استحسنه جميع من تابع الرؤية العُمانية، وعشق خيوطها المتناسقة، مع دعواتنا القلبية بأن تسير صحيفة الرؤية العُمانية نحو آفاق العالمية من خلال مد جسور التعاون مع مختلف المؤسسات داخل وخارج سلطنة عُمان، والانتشار إلى مختلف دول العالم.

من منصة اليونسكو.. عُمان تخاطب الحس العالمي

د. أحمد بن علي العمري

في التاسع والعشرين من يونيو من عام ٢٠٢٦م، ألقى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- خطابًا تاريخيًا في مقر اليونسكو في باريس، وقف له الحضور احترامًا وتقديرًا، إذ خاطب من خلاله الوجدان والضمير وإنسانية العالم، وأوضح فيه أن الهوية العالمية تكمن في سلوكها، وبياض مقاصدها، وصفاء نواياها، وأن التكنولوجيا، مهما تطورت، ليست سوى عامل مساعد في ترسيخ هذه المفاهيم والمضامين.

وفي الحقيقة، فإن سلطنة عُمان تولي اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) اهتمامًا بالغًا، وقد انضمت إليها منذ عام ١٩٧٢م. كما أن الشراكة العُمانية مع اليونسكو تركز على حماية التراث الثقافي والطبيعي وإبرازه على المستوى العالمي.

وقد نجحت سلطنة عُمان في تسجيل خمسة مواقع ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي، وهي:

قلعة بهلا (١٩٨٧م).

مواقع بات والخطم والعين الأثرية (١٩٨٨م).

أرض اللبان (٢٠٠٠م).

أنظمة الري بالأفلاج (٢٠٠٦م).

مدينة قلهات القديمة (٢٠١٨م).

كما أن سلطنة عُمان تشارك بوفد رسمي في اجتماعات لجنة التراث العالمي لمناقشة تسجيل مواقع جديدة، ومراجعة حالة المواقع المسجلة، ولدى السلطنة تمثيل دائم لدى اليونسكو بمستوى وكيل وزارة. وتهدف الشراكة والتمثيل الدائم إلى تعزيز الوجود الثقافي لعُمان، ودعم ملفات الترشيح المستقبلية، والحفاظ على التراث للأجيال القادمة.

وما الإعلان عن جائزة السلطان هيثم للتراث الثقافي غير المادي، التي أعلن عنها رسميًا في فبراير عام ٢٠٢٥م، سوى تتويج لهذه الشراكة المثمرة والجهود المبذولة. وهي أول جائزة عالمية من نوعها مخصصة بالكامل لهذا المجال، إذ إن الهدف منها تكريم الأفراد والمؤسسات والجماعات المحلية التي تقدم إسهامات استثنائية في صون التراث غير المادي ونقله إلى الأجيال القادمة، وتعزيز دوره في التنمية المستدامة. وهي تُمنح كل عامين، ابتداءً من عام ٢٠٢٦م، لأعمال ملموسة على أرض الواقع، وتعكس رؤية عُمان في جعل التراث ركيزة للهوية والاقتصاد، وتبرز دورها داعمًا دوليًا للثقافة، خاصة أنها صادقت على اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي عام ٢٠٠٦م.

وفي الحقيقة، فإن المقام السامي، من خلال موقعه السابق وزيرًا للتراث والثقافة، قد أولى هذا الجانب اهتمامًا بالغًا، بلا كلل ولا ملل، وما هذه إلا ثمار تلك الجهود. وبهذا، فإن سلطنة عُمان -كما هو ديدنها- رائدة في الجوانب الإنسانية والمعنوية.

حفظ الله عُمان، وسلطانها، وشعبها.

المضيق الذي صنعته الحرب

خالد بن سالم الغساني

لم تبدأ المواجهة الراهنة عند مضيق هرمز، ولم يكن هرمز سوى نتيجة متأخرة لمسار صعب وطويل من التصعيد والتضحيات، كما أنها لن تنتهي عنده. فالمضيق ليس أصل المشكلة، إنه أحد أخطر المآلات التي أفرزتها الحرب التي بدأت عندما اختار دونالد ترامب، وبدعم وتحفيز كبيرين من نتنياهو وحكومته، التعامل مع الملف الإيراني بمنطق القوة العسكرية والضغط الأقصى، تحت عنوان إزالة ما اعتبروه تهديدًا نوويًا إيرانيًا، ودفع النظام الإيراني إلى التراجع أو حتى السقوط.

ومهما اختلفت التقييمات بشأن البرنامج النووي الإيراني أو سياسات طهران الإقليمية، التي ليس هي موضوع حديثنا هنا، فإن ما لا يمكن تجاهله هو أن اللجوء إلى القوة العسكرية باعتبارها الوسيلة الأولى لحل الأزمات لم يؤدِّ إلى إنهاء مصادر التوتر، فقد دفع الصراع إلى مرحلة أكثر تعقيدًا وأشد خطورة، وهو لن يؤدِّي إلا إلى مزيد من الحروب والصراعات التي لا يمكن أن تحل العقدة المفترضة.

والحروب لا تلغي المشكلات بقدر ما تنقلها من ساحة إلى أخرى، ومن شكل إلى أشكال أخرى، وتدفع بالتالي الأطراف إلى البحث عن أوراق جديدة للتوازن والردع. وهذا ما حدث بالفعل.

فإذا كان الهدف المعلن في البداية هو إنهاء ما وُصف بالتهديد النووي، فإن النتيجة العملية تمثلت في انتقال المواجهة إلى واحد من أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم، الذي يمر عبره جزء كبير من تجارة الطاقة العالمية.

لقد أدركت إيران، في ظل العدوان والتصعيد العسكري والضغوط المتواصلة، أن لديها ورقة استراتيجية قادرة على فرض نفسها على معادلات الصراع، وهي ورقة المضيق. ومنذ تلك اللحظة، لم يعد الخلاف يدور حول أجهزة الطرد المركزي أو مستويات تخصيب اليورانيوم، فقد أصبح يتعلق بمن يملك حق فرض قواعد المرور في أحد أهم الممرات البحرية في العالم. وهنا يكمن التحول الأخطر. فالولايات المتحدة نصّبت نفسها متحدثًا باسم المجتمع الدولي، من دون تفويض من أحد، وتتصرف باعتبارها صاحبة الحق في تحديد ما هو مشروع وما هو غير مشروع في واحد من أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم. وهي تؤكد أن حرية الملاحة مبدأ دولي لا يجوز إخضاعه لإرادة أي دولة، بينما ترى إيران أن أمن المضيق يرتبط بأمنها القومي، وأن تجاهل مصالحها الاستراتيجية يجعلها غير ملزمة بالقبول بمرور طبيعي للسفن في ظل استمرار الضغوط والتهديدات.

وبغض النظر عن الموقف القانوني أو السياسي لكل طرف، فإن النتيجة واحدة، وهي انتقال العالم من أزمة نووية إلى أزمة ممرات بحرية هي الأكثر تأثيرًا على الاقتصاد العالمي واستقرار المنطقة.

منطق القوة لا يصنع السلام، وإنما يدفع الخصوم إلى تطوير أدوات جديدة للمواجهة. فكل ضربة عسكرية تفتح أبوابًا جديدة لرد جديد، وكل محاولة لإخضاع طرف بالقوة تدفعه إلى البحث عن وسائل مختلفة لاستعادة التوازن، حتى لو كانت تلك الوسائل أكثر كلفة على الجميع.

ومن هنا تبدو المنطقة وكأنها تعود إلى مرحلة كان كثيرون يعتقدون أنها أصبحت جزءًا من الماضي؛ مرحلة الاستنزاف المتبادل، حيث لا يحقق أي طرف انتصارًا حاسمًا، بينما تتسع دائرة المخاطر لتشمل الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة والاستقرار الإقليمي.

ولعل أخطر ما في المشهد الراهن أن التصعيد لم يعد يقتصر على المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل، بل أصبح يحمل أبعادًا إقليمية ودولية أوسع، مع استمرار الضربات المتبادلة، واستهداف القواعد العسكرية، وحشد القوات، وارتفاع احتمالات سوء التقدير أو الانزلاق غير المقصود نحو مواجهة أشمل، حتى وإن كانت المؤشرات لا توحي بأن أيًا من الأطراف يرغب في حرب شاملة.

قد تستمر المرحلة المقبلة في إطار ما يمكن وصفه بـ"حافة الحرب"، حيث تتكرر الضربات المحدودة، وتتواصل الرسائل العسكرية، ويستمر الضغط السياسي والاقتصادي، دون أن ينجح أي طرف في فرض معادلة نهائية على الآخر. غير أن استمرار هذا المسار يحمل خطرًا أكبر من الحرب نفسها، لأنه يكرس منطق إدارة الأزمات بالقوة، ويجعل المنطقة تعيش في حالة دائمة من التوتر والاستنزاف.

الأمن لا يُبنى بإخضاع الدول ولا بفرض الإرادات بالقوة العسكرية، وإنما بإقامة منظومة إقليمية تقوم على الحوار والاعتراف بالمصالح المتبادلة واحترام القانون الدولي. فحين تصبح القوة هي اللغة الوحيدة في العلاقات الدولية، يتحول الردع إلى سباق لا ينتهي، وتصبح كل أزمة مقدمة لأزمة أكبر منها.

وربما تكون هذه هي المفارقة الأهم في المشهد كله؛ إذ إن السياسات التي رُوِّج لها باعتبارها وسيلة لإنهاء التهديد الإيراني، قد تكون أسهمت في دفع الصراع إلى مستوى أكثر خطورة، انتقل فيه مركز التوتر من الملف النووي إلى أمن الملاحة الدولية، ومن الخلاف حول برنامج نووي إلى صراع على موازين القوة في الخليج بأسره.

السؤال الآن: إلى أي مدى يستطيع العالم الاستمرار في إدارة أزمات بهذه الحساسية عبر لغة القوة وحدها؟

1 ارحل يا فاشل!
سالم البادي (أبو معن)

2 لين 4
فاطمة الحارثي

3 لقاء يعكس روح عُمان
جابر حسين العماني

4 فلسفة الفنجان
حسين الراوي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

حاجتنا إلى «اصطياد الرؤوس»

د. صالح الفهدي

مصطلح "اصطياد الرؤوس" (Headhunting) قديم في علم الإدارة، ظهر في البيئات المهنية الغربية في منتصف القرن العشرين، ويقصد به البحث المباشر عن أصحاب الكفاءات المتميزة وإقناعهم -أو إغراؤهم- بالانتقال من وظائفهم الحالية إلى جهة أخرى، بدلاً من انتظارهم إن كانوا سيتقدمون بطلبات توظيف أم لا.

ومع أن المصطلح قديم، ويعود إلى ما يقارب السبعين عامًا، إلا أن الجميع بحاجة إليه اليوم، ولذلك يتخصَّص البعض في "اصطياد الرؤوس"، وتوكَل إليهم من الشركات والمؤسسات مهمة البحث عن أصحاب الكفاءات الذين يملكون القدرات المتميزة، والمهارات المطلوبة لأداء وظيفة من الوظائف.

وحيثُ إن الرؤوس التي ترمز إلى العقل والخبرة والقدرات القيادية موجودة بين بني البشر، فهي بحاجة إلى "اصطيادها" قبل أن يصطادها الآخرون، إذ لا شك بأن استقطاب هذه "الرؤوس" يضيف قيمة عالية، فالأمر لا يتعلق بمجرد توظيف، بل إن ذلك يعدُّ جزءًا لا يتجزأ من الفكر القيادي الذي يعمل على إدارة المواهب.

هكذا تخصَّصت بعض المواقع لعرض أصحاب الكفاءات المتميزة، التي يصطاد منها المتخصصون ما يناسب وكلاءهم من كفاءات وقدرات، ومع ذلك فنحن بحاجة إلى مركز على مستوى حكومي لاصطياد الرؤوس، ورعاية أصحاب الكفاءات، ومتابعة كل من تظهر عليه السمات القيادية، ليكون تحت المجهر، ثم الرعاية والعناية، وبعد ذلك وضعه في المكانة المناسبة له.

إن اصطياد الرؤوس لا يقتصر على عالم الأعمال، بل أصبح ظاهرة عالمية في الاقتصاد والرياضة والفنون والتقنية والبحث العلمي؛ ففي عالم الاقتصاد والأعمال يُستقطب الرؤساء التنفيذيون اللامعون حينما ترغب شركة أو مؤسسة ما في إحداث تغيير أو تحسين أداء، فإنها تبحث عن رئيس تنفيذي له سجل حافل من الإنجازات في شركات منافسة، وفي عالم الرياضة يُستقطب اللاعبون أصحاب المهارات العالية ليضيفوا قيمة إلى النادي الذي يضمهم، وهذا ما يحدث مع أشهر اللاعبين في العالم، وفي عالم الفن والإعلام يُصطاد أصحاب المواهب حتى من الشارع، وكمثال على ذلك أتذكر أحد المتسوِّلين من أصحاب الأصوات المتميزة، اصطاده مخرج سينمائي فأصبح صاحب صوت بارز يصاحب الأفلام السينمائية.

حدَّثني أخي، وهو مدرب وإعلامي رياضي، بأن اثنين من المعلقين في إحدى الحارات العُمانية لفتا نظره أثناء تعليقهما على بطولات محلية داخل تلك المناطق، فدفع بهما إلى الظهور على قنوات رسمية، وسرعان ما اختارتهما مجموعة إعلامية رياضية ليكونا ضمن طاقم المعلقين البارزين فيها.

في عالم الطب يُستقطب الأطباء الماهرون، وكذلك في عالم التعليم والتدريب وغيرها من الجوانب، إذ تُقدَّم لهم العروض الجاذبة من أجل الاستفادة من قدراتهم. ولهذا يُقال: "إن المؤسسة لا تُبنى بالمباني والآلات، وإنما تُبنى بالعقول القادرة على تحويل الموارد إلى إنجازات".

إن البعض من أصحاب الكفاءات لا يحسن تسويق نفسه، ولهذا فالدولة بحاجة إلى "اصطياد الرؤوس" بطرق مختلفة، كالمراكز الخاصة بالتوظيف، أو المخبرين السريين المرتبطين بأصحاب القرار. ولو أن أصحاب الكفاءات انتظروا من سيتواصل معهم، ولم يُبد الطرف الآخر، وهم أصحاب الحاجة، اهتمامًا بالبحث عن الكفاءات، لشُغلت الوظائف بغير الأكفاء.

إنني أحث على أهمية الاعتناء بـ"اصطياد الرؤوس" المتميزة، خاصة الوطنية، لأنها ثروة الوطن، بها تقوم أركانه، وينهض بنيانه، ويتقدم لتحقيق ما يسعى إليه من طموحات وآمال.

إلى شركات مطاحن الدقيق.. كيف حال خبزنا؟

سالم بن نجيم البادي

يزعمون أن الخبز الأبيض ضار بالصحة، وأن العبث قد طال جينات القمح لمواكبة الزيادة الهائلة في أعداد البشر الذين يحتاجون إلى المزيد من الطعام كلما زادت أعدادهم.

إن حملات الاتهام ضد الخبز الأبيض مستمرة منذ زمن طويل، وقد طال هذا الاتهام الخبز العُماني التقليدي بجميع أنواعه، وظهر على وسائل التواصل الاجتماعي أشخاص كثر يذمون الخبز العُماني، شأنه شأن الخبز الآخر المتداول في الأسواق. ولم يسلم حتى الخبز الأسمر من الاتهام، إذ يُقال إنه تتم إضافة محسنات إليه، وسكر، بل وربما لون صناعي أيضًا، حتى يبدو الخبز الأسمر وكأنه خبز الحبة الكاملة الغني بالألياف والنخالة.

كما يُقال إن حبة القمح الكاملة قد طالها العبث هي الأخرى.

ويُقال -والعهدة على القائل- إن دولاً كثيرة منعت الخبز الأبيض وفرضت الخبز الأسمر، ومن هذه الدول: الدول الإسكندنافية، وتركيا، وغيرها، وإن الخبز الأبيض يتسبب في أمراض ومشكلات صحية كثيرة، وأن ضرره أكبر من نفعه.

ولست مع الخبز الأبيض ولا ضده، ولكن في ظل هذا الحديث المتداول عن الخبز الأبيض وخطورته على صحة الناس، أرى أن على شركات مطاحن الدقيق أن تفصح عن حقيقة الدقيق المستخدم في إنتاج الخبز المتداول في الأسواق، حتى يطمئن المستهلك إلى أن الخبز المنتج في هذه الشركات خبز صحي وبريء من كل التهم المنسوبة إليه.

كما ينبغي على هذه الشركات أن تتحدث إلى المستهلكين بكل وضوح وشفافية، وعلى الجهات المختصة، كوزارة الصحة وهيئة حماية المستهلك، وكل من يهمه الأمر، متابعة موضوع الخبز الأبيض المستورد والمنتج محليًا عن كثب وبصفة دائمة. وإن ثبت أن الخبز الأبيض ضار فعلاً، فعلى تلك الجهات التدخل والعمل على تحسين جودة الخبز، ولو اقتضى الأمر إصدار تشريعات أو إلزام الشركات بذلك.

ولا يُعفى المستهلك من المسؤولية، فقد زرت العديد من الأسواق والمحلات التجارية والمخابز، وحين كنت أسألهم عن الخبز الأسمر، أفادوني بأن هناك عزوفًا عن شرائه إلا فيما ندر، وأن فئات قليلة من الناس هي التي تقبل على شرائه.

وفي الواقع، وجدت بدائل للخبز الأبيض، مثل خبز الحبة الكاملة، وخبز الدخن، والخبز المصنوع من عدة أنواع من الحبوب. وأخبروني في أحد المخابز أنهم يستخدمون الدقيق الأوروبي في إعداد التوست الأسمر.

إذن، فإن اللوم لا يقع على شركات مطاحن الدقيق وحدها، وإنما يقع أيضًا على وعي المستهلك واختياراته الغذائية.

ويبقى السؤال قائمًا: ما حقيقة الخبز الأبيض المتداول في الأسواق المحلية؟

حين يخذلنا الظن

د. إبراهيم بن سالم السيابي

يُحكى أن رجلاً فاحش الثراء، لكنه كان أغنى بأخلاقه من أمواله، عُرف بين الناس بكرمه وحسن خلقه، فلا يرد محتاجًا، ولا يغلق بابه في وجه سائل، حتى أحبه الناس وأحاطوه بالمودة والاحترام. وفي أحد الأيام، بينما كان يسير في الطريق، لمح رجلاً مشرَّدًا تبدو على وجهه آثار التعب والحاجة. رقَّ له قلبه، فمد إليه يده ببعض المال. أمسك المشرَّد يده برفق، وتأملها طويلاً، ثم قال: "هذه اليد الكريمة... لم يبق لها في الدنيا الكثير".

ابتسم الرجل، وعدَّ ما سمعه مجرد كلمات عابرة لا تستحق الوقوف عندها، ثم مضى في طريقه، وسرعان ما نسي الأمر.

ومرت الأيام، حتى أُصيب بمرض شديد أقعده في فراشه. تنقل بين الأطباء والعلاجات، لكن حالته كانت تزداد سوءًا، حتى بدأ من حوله يتهامسون بأن أيامه أصبحت معدودة.

حزن عليه أهله وأصدقاؤه، فالرجل لم يكن ثريًا فحسب، بل كان صاحب قلب كبير عرفه الناس بالخير والإحسان. وكان الزوار يتوافدون عليه يومًا بعد يوم، يحملون الدعاء وكلمات المواساة، بينما كان هو، بين الألم والصمت، يستعيد شريط حياته.

وفجأة، عاد إلى ذاكرته ذلك المشرَّد الذي قابله قبل أشهر، وكأن كلماته كانت تنتظر اللحظة التي يضعف فيها الجسد وتصفو فيها الذاكرة. فأمر بالبحث عنه وإحضاره.

ولما حضر، سأله: "كيف عرفت أن أيامي أصبحت معدودة؟". ابتسم المشرَّد وقال: "من رعشة يدك".

ازداد الرجل دهشة، وقال: "وماذا تقصد؟". أجابه بهدوء: "ابحث بين أهلك وأصدقائك ورفاقك... وانظر من منهم لم يأت لزيارتك". ثم انصرف، دون أن يضيف كلمة أخرى.

أخذ الرجل يستعرض أسماء أقاربه ورفاقه واحدًا بعد آخر، فلم يجد أحدًا غاب عن زيارته سوى رجل واحد، كان يومًا أقرب الناس إليه؛ صديقًا وأخًا ورفيق رحلة، جمعتهما سنوات طويلة من الثقة والعمل، قبل أن تنتهي تلك العلاقة بقطيعة قاسية بسبب اتهام بخيانة الأمانة في تجارة جمعتهما.

وبينما كان غارقًا في الذكريات، استأذن أحدهم بالدخول. رفع رأسه، فإذا به ذلك الصديق.

دخل بخطوات مترددة، واعتذر عن تأخره، موضحًا أنه كان خارج المدينة حين سمع بمرضه، ثم دعا له بالشفاء، وكأن السنوات التي فرقتهما لم تكن.

استمع إليه المريض بصمت، وما إن همَّ الرجل بالمغادرة حتى ناداه: "قبل أن ترحل... أخبرني، لماذا خنت الأمانة؟". ساد صمت ثقيل، ثم قال الرجل بصوت هادئ: "لم أخن الأمانة".

وسكت لحظة، ثم تابع: "في ذلك اليوم تعرضت القافلة التي تحمل بضاعتنا لهجوم من قطاع الطرق، وسُرق جزء كبير منها، وكان نصيبك من الخسارة الأكبر. كنت أعلم أنك وضعت فيها معظم مالك، فخشيت أن تكون الصدمة عليك قاسية. فبعت أرضي، وبيتي، وكل ما أملك، وجمعت المال وسلمته لك. لم يكن يعوض خسارتك، لكنه كان كل ما أستطيع تقديمه".

ثم أطرق برأسه وقال: "لكن حين وصل إليك المال، ظننت أنني بعت البضاعة بثمن أكبر وأخفيت عنك الحقيقة. حاولت أن أشرح، لكنك اخترت الظن... ثم اخترت البعد".

ارتجفت شفتا الرجل المريض، واغرورقت عيناه بالدموع، وفي لحظة واحدة انهار كل ما بناه الظن عبر سنوات، واكتشف أن الرجل الذي اتهمه بالخيانة كان أوفى الناس له.

مد يده إليه، وتمسك بها طويلاً، واعتذر بحرقة، ورجاه ألا يحرمه من صحبته فيما بقي من عمره.

مرت الأيام، والعجيب أن حالته بدأت تتحسن شيئًا فشيئًا، حتى تعجب الأطباء من عودته التدريجية إلى عافيته، وكأن الذي كان يثقله لم يكن المرض وحده، بل حملٌ ثقيل استقر في قلبه سنوات. ولعل الشفاء الحقيقي... لم يكن شفاء الجسد، بل شفاء القلب.

فكم من ألم نحمله في صدورنا سنوات طويلة، لا سببه المرض، ولا الفقر، ولا تقلبات الحياة، بل ظن أخطأنا فيه، أو حكم أصدرناه على عجل، أو رواية سمعنا نصفها فبنينا عليها يقينًا كاملاً.

لقد خسر كثير من الناس أصدقاء أو أقارب أو شركاء، ليس لأن الحقيقة كانت مؤلمة، بل لأنهم اكتفوا بما ظنوه حقيقة، ولم يمنحوا الطرف الآخر فرصة ليروي قصته. فالحقيقة لا تُعرف دائمًا من أول رواية، ولا تُبنى الأحكام على نصف الوقائع.

والحياة تعلمنا أن الناس ليسوا دائمًا كما تبدو أفعالهم لأول وهلة. فخلف كل موقف ظروف لا نعرفها، وخلف كل صمت قصة لم تُروَ، وخلف كل غياب عذر قد لا نراه، لأننا ننظر أحيانًا بأعين الظن أكثر مما ننظر بأعين الإنصاف.

ولذلك جاء التحذير الإلهي واضحًا في قوله تعالى في سورة الحجرات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾. وليس المقصود أن نحسن الظن في كل الأحوال، أو أن نتغافل عن الأخطاء، وإنما أن نمنح الحقيقة فرصة، وأن نستمع قبل أن نحكم، وأن نتحرى قبل أن نُدين. فالعدل لا يقوم على الظنون، وإنما يقوم على البينة والإنصاف.

وفي الختام، قبل أن نحكم على الناس، فلنستمع إليهم. وقبل أن نغلق أبواب قلوبنا، فلنمنح الحقيقة فرصة أن تظهر. وقبل أن نهدم جسورًا بُنيت بسنوات من الود، فلنتأكد أن ما نحمله من ظن أقوى من الحقيقة نفسها.

فليس كل من ابتعد خائنًا، وليس كل من صمت مذنبًا، وليس كل ما نظنه حقيقة هو الحقيقة. وأحيانًا... لا يكون أصعب ما في الحقيقة أنها غابت عنا، بل أننا عرفناها بعد فوات الأوان.

التهديد الوجودي

د. محمد بن عوض المشيخي*

أثبتت الأيام بأن تحقيق الأمن الوطني في أي بلد لا يعتمد فقط على الركون إلى القانون الدولي والالتزام بنصوصه وتطبيق بنوده؛ لكون ذلك وسيلة غير مجدية، وأكدت فشلها؛ فالسيطرة على الآخرين، خاصة الذين يمكن تصنيفهم من أصحاب النوايا الحسنة، الذين لم يأخذوا بالأسباب التي تمكنهم من حماية أنفسهم وأوطانهم، وقبل ذلك كله كراسيهم، من القوى الأجنبية والإقليمية التي نجدها اليوم تعبث بالأمن القومي الخليجي على نطاق واسع وباستمرار وبدون توقف، بهدف السيطرة والأطماع في الثروات والمساحة الجغرافية؛ إذ يتحول الجوار إلى خطر داهم على دول مجلس التعاون الخليجي، التي بالفعل لم توفق في اتفاقياتها وترتيباتها الأمنية مع الحلفاء الغربيين، فالقواعد الأمريكية والفرنسية والبريطانية أصبحت تشكل أعباء كبيرة على الدول الخليجية التي تقع في الضفة الغربية والجنوبية للخليج العربي.

صحيحٌ أن معظم هذه الدول لم تنجر إلى الحرب التي قادتها أمريكا وإسرائيل في فبراير الماضي على إيران؛ بل نددت بذلك العدوان غير المبرر، وأكدت على الدوام خيار المفاوضات والحوار بين الأطراف لحل الخلافات العالقة، على الرغم من تعرضها للاستهداف واكتوائها بنار الحرب؛ فكان هناك موقف واضح وصريح من سلطنة عُمان والسعودية وقطر والكويت بأن هذه الحرب (ليست حربنا)، بل أصبحت المنطقة وقودها بدون مبرر، ولشعوبها المسالمة.

لا شك أن إيران نجحت في استخدام ورقة مضيق هرمز خلال حرب الـ٣٨ يومًا؛ إذ هناك من يرفع سقف إغلاق المضيق بالكامل أمام الملاحة الدولية، ويطلق عليه مجازًا "السلاح النووي الإيراني الفتاك" الذي أجبر أمريكا على وقف الحرب، ثم المفاوضات التي تكللت بتوقيع مذكرة التفاهم التي كانت معظم بنودها لصالح إيران. وعلى الرغم من ذلك، كانت تصرفات بعض الأطراف الإيرانية، خاصة من يمكن وصفهم بالمحافظين، غير موفقة، وتكرس السيطرة الدولية على المضيق؛ وذلك من خلال هجومها على السفن العابرة في المياه الإقليمية العُمانية، الذي تم استحداث ممر مائي فيه بالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية، فإيران تدرك جيدًا، في الوقت نفسه، حدود السيادة العُمانية في مياهها الإقليمية التي حددتها اتفاقية ١٩٧٤ بين إيران وسلطنة عُمان، بحيث تم تقاسم المضيق مناصفة؛ إذ نتج عن ذلك أن يكون لكل من الدولتين ٧ أميال بحرية عرضًا كمياه إقليمية، بينما يبقى الجزء الأكبر من هرمز بين الدولتين كمياه مشتركة، ولكنها أصبحت مياهًا دولية، وذلك حسب اتفاقية ١٩٨٢ التي وقعت عليها كل من السلطنة وجارتها إيران في ذلك الوقت، ولكن إيران رفضت التصديق على تلك الاتفاقية عند سريانها عام ١٩٩٤.

صحيح أن سلطنة عُمان وقفت مع إيران في أصعب الظروف خلال الحرب الظالمة، وذلك من خلال التنديد بالعدوان غير الشرعي وأثناء الوساطة العُمانية بينها وبين أمريكا؛ لكنها بعد انتهائها تملك الحق في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة داخل مياهها الإقليمية. يبدو لي بأن الحكومة العُمانية تأنت خلال الحرب؛ لأنها لم تكن تريد أن تتحمل وحدها مسؤولية إدارة المضيق أو أن تتحول إلى "شرطي المضيق"، كما أن هناك حجة اتخذتها إيران تتعلق بإجراءاتها في هرمز تحت مسمى تعرض أمنها القومي للخطر بسبب الهجوم الإسرائيلي-الأمريكي الذي كان يستهدف تغيير النظام في طهران.

ولكن انتهاء الحرب يفتح المجال أمام مسقط لاتخاذ إجراءات ملاحية تنظم المرور في الجزء الخاص بها من المضيق. فقد كانت سلطنة عُمان، بحكم الجوار وتقاسمها المضيق مع إيران، تحرص دائمًا على التنسيق مع طهران عبر مؤسساتها الرسمية، لكن يجب أن يدرك الجميع، في الوقت نفسه، أن عُمان صاحبة القرار والكلمة الأولى في مياهها الإقليمية، ولا يمكن لإيران أو أمريكا أن تتدخل في ذلك، كما أن ما صدر عن الحرس الثوري لا ينبغي التعامل معه بوصفه موقف إيران كلها، فالمؤسسات الرسمية الإيرانية هي التي تتعامل مع العالم وتدير التفاوض مع الولايات المتحدة وغيرها. وفي الختام؛ عبرنا غير مرة عما يحصل في منطقتنا من توترات وحروب مدمرة تشكل خطرًا وجوديًا على أمن الخليج وشعوبه، كما أن الملاحة في مضيق هرمز يجب أن تخضع للقانون الدولي بعيدًا عن فرض الرسوم؛ فعلى الإيرانيين والأمريكيين أن يحتكموا إلى ميثاق الأمم المتحدة ويرفعوا أيديهم جميعًا عن العبث بأمن مضيق هرمز، لكي يستمر تدفق الطاقة التي تشكل عصب الحياة في هذا العالم، الذي إذا استمر الوضع فيه على ما هو عليه حاليًا من معارك الكر والفر بين الطرفين، فسوف نغوص جميعًا في مستنقع الركود الاقتصادي الذي دمر الاقتصاد العالمي في النصف الأول من القرن الماضي.

***أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الرُؤيَة
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

توفر بيئات طبيعية وآمنة تشجع على ممارسة النشاط البدني

تنفيذ 4 مشاريع مماشٍ في وادي المعاول بين الواحات الخضراء

الرستاق- الرؤية

أكد سعود بن سعيد بن هلال المعولي، نائب رئيس المجلس البلدي بمحافظة جنوب الباطنة ممثل ولاية وادي المعاول رئيس لجنة تطوير وتنمية المحافظة، أنَّ المماشي الواقعة وسط الواحات الخضراء تمثل ركيزة أساسية لدعم محاور الصحة والمجتمع والبيئة المستدامة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وأوضح أن هذه المسارات توفر بيئات طبيعية وآمنة تشجع على ممارسة النشاط البدني، وتسهم في تعزيز الصحة الجسدية والنفسية، إلى جانب كونها من المقومات الجاذبة للسياحة البيئية، لما تتمتع به من طبيعة خلابة وتنوع بيئي.

وأضاف المعولي أن عدداً من ولايات محافظة جنوب الباطنة تعمل حالياً على تفعيل هذه المسارات وتحويلها إلى وجهات سياحية من خلال شراكات مجتمعية وجهود تطوعية، مشيراً إلى أن ولاية وادي المعاول بدأت بالفعل في تنفيذ مشاريع واعدة، وهي: ممشى بساتين مسلمات، وممشى واحة حبرا، وممشى المريغة وممشى اللاجال، والتي تمتد بين بساتين النخيل والأفلاج والواحات الخضراء، لتشكل متنفساً طبيعياً للعائلات، ومقصداً لممارسة رياضة المشي والاستمتاع بجمال الطبيعة.

سعود المعولي

وأشار إلى أنَّ استدامة هذه المشاريع تتطلب تبني نهج متكامل يجمع بين حماية البيئة والمحافظة على الموروث الطبيعي، وتعزيز المشاركة المجتمعية، والإدارة الاقتصادية الرشيدة، بما يضمن استمرارها وتحقيق أهدافها، لتبقى مرافق صحية وسياحية فاعلة تخدم الأجيال الحالية والقادمة.

وبيّن المعولي أنه إلى جانب هذه المسارات، يجري العمل على تنفيذ مشروع إطلالة الوادي بالشراكة مع مكتب محافظ جنوب الباطنة، والذي من المتوقع البدء في تنفيذه قريباً. ويقع المشروع على الطريق العام (بركاء - وادي المعاول - نخل)، على مساحة تبلغ نحو ٤ آلاف متر مربع، ويضم مساحات خضراء مفتوحة، وجلسات عائلية، وممشى دائرياً، وإطلالة زجاجية مميزة على الوادي، ليكون إضافة نوعية للمشروعات السياحية والترفيهية في الولاية.

ووجه المعولي الشكر لسعادة المهندس مسعود بن سعيد الهاشمي، محافظ جنوب الباطنة، على دعمه المتواصل لهذه المبادرات والمشروعات التنموية، التي تسهم في تعزيز السياحة وإبراز المقومات الطبيعية والتراثية التي تزخر بها محافظة جنوب الباطنة.

تنمية مهارات 140 طالبا ضمن «برنامج جاهزية الصيفي» بالرستاق

الرستاق- خالد بن سالم السيابي

اختتمت بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية كلية التربية بالرستاق، ممثلة بقسم التعليم المستمر وخدمة المجتمع، فعاليات «برنامج جاهزية الصيفي لطلبة الدبلوم العام»، بدعم مشترك من شركة دليل للنفط، وذلك برعاية سعادة الدكتور يحيى بن سليمان الندابي والي ولاية الرستاق، وبحضور الدكتورة سارة بنت محمد البهلانية عميدة الكلية وعدد من المعنيين والداعمين وطلبة البرنامج وأولياء الأمور.

وأقيم البرنامج على مدار ثلاثة أسابيع، مستهدفا ١٤٠ طالباً وطالبة من طلبة المقبلين على الصف الثاني عشر، واشتمل على ٦٠ ساعة تدريبية، في إطار حرص الكلية على استثمار الإجازة الصيفية في برامج نوعية ذات أثر تعليمي وتنموي، كما جرى تقسيم الطلبة لأربع مجموعات بواقع ٣٥ طالباً في كل مجموعة؛ ضماناً لجودة التدريب والمتابعة الفردية. وقال الدكتور أحمد بن محمد الخروصي رئيس قسم التعليم المستمر وخدمة المجتمع والمشرف العام على البرنامج: «بهدف البرنامج إلى استثمار الإجازة الصيفية وإعدادهم لمرحلة الدراسة الجامعية وسوق العمل، وهدفنا لمعالجة ثلاث مهارات أساسية يحتاجها طلبة الصف الثاني عشر ضمن بيئة تعليمية محفّزة في اللغة الإنجليزية والرياضيات والحاسب الآلي».

وأسهمت شركة دليل للنفط، في دعم البرنامج انطلاقاً من دورها في المسؤولية المجتمعية ودعم التعليم وتنمية الكفاءات الوطنية مهتمين بالشراكة مع كلية التربية بالرستاق وأثرها الإيجابي على أبناء المحافظة.

وقدم البرنامج ثلاثة مسارات تعليمية رئيسة: اللغة الإنجليزية في مهارات المحادثة والاستماع والقراءة والكتابة عبر أنشطة تفاعلية وتطبيقات عملية، فيما تتناول الرياضيات المفاهيم الأساسية وحل المشكلات وتفسير البيانات، وتغطّي تقنية المعلومات المهارات التقنية الأساسية وتطبيقاتها العملية والمشروعات التدريبية، كما اعتمد البرنامج على اختبارات قبلية وبعدية لقياس أثر التدريب على الطلبة. وفي ختام الحفل، كرم سعادة الدكتور يحيى بن سليمان الندابي والي ولاية الرستاق، وبمعيته الدكتورة سارة بنت محمد البهلانية عميدة الكلية، الطلبة المتميزين والفائزين بالمسابقات.

دراسة افتتاح طوارئ الأطفال بمستشفى الرستاق

الرستاق- خالد بن سالم السيابي

استقبل مستشفى الرستاق وفداً من المركز الوطني لصحة المرأة والطفل بوزارة الصحة، بمشاركة فريق متخصص من طوارئ الأطفال بالمستشفى السلطاني، وذلك في زيارة ميدانية هدفت إلى دراسة إمكانية افتتاح خدمة طوارئ الأطفال بمستشفى الرستاق، في إطار جهود وزارة الصحة المستمرة لتطوير الخدمات الصحية وتعزيز جودة الرعاية المقدمة للأطفال، بما يواكب النمو المتزايد في الاحتياجات الصحية بمحافظة جنوب الباطنة.

وتأتي هذه الزيارة ضمن الخطط الاستراتيجية الرامية إلى التوسع في الخدمات الصحية التخصصية، وتعزيز جاهزية المؤسسات الصحية بالمحافظات لتقديم خدمات متكاملة، بما يسهم في رفع كفاءة المنظومة الصحية، وتسهيل وصول المستفيدين إلى الرعاية العاجلة بالقرب من أماكن إقامتهم، وتقليل الحاجة إلى تحويل الحالات إلى المستشفيات المرجعية.

واستهل الوفد زيارته باجتماع مع إدارة مستشفى الرستاق وعدد من المسؤولين ورؤساء الأقسام، جرى خلاله استعراض واقع خدمات طب الأطفال والطوارئ بالمستشفى، ومناقشة الاحتياجات الفنية والتشغيلية اللازمة لتشغيل خدمة طوارئ الأطفال، إلى جانب استعراض المؤشرات المتعلقة بأعداد مراجعي قسم الطوارئ، وأنماط الحالات المرضية، ومدى الحاجة إلى توفير خدمة متخصصة للأطفال على مدار الساعة. كما شملت الزيارة جولة ميدانية في أقسام الطوارئ والأطفال والعناية المركزة والمختبر والأشعة والصيدلة، حيث اطّلع الوفد على البنية الأساسية للمستشفى، والتجهيزات الطبية المتوفرة، وآليات سير العمل، ومستوى الجاهزية لاستقبال الحالات الطارئة للأطفال، إضافة إلى تقييم المساحات المخصصة للخدمة، ومناقشة فرص تطويرها بما يتوافق مع المعايير الوطنية المعتمدة.

وناقش الجانبان المتطلبات اللازمة لتشغيل الخدمة، والتي تشمل توفير الكوادر الطبية والتمريضية المؤهلة، واستكمال التجهيزات الطبية، ووضع المسارات الإكلينيكية الخاصة باستقبال وفرز الحالات، وآليات الإحالة والتنسيق مع المؤسسات الصحية الأخرى، بما يضمن تقديم خدمة آمنة وسريعة وذات جودة عالية.

انطلاق فعاليات «شُعلة الرياضة».. 14 يوليو

مسقط- الرؤية

يستعد مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض لاستضافة إحدى أبرز الفعاليات الصيفية الرياضية والترفيهية في سلطنة عُمان، مع اقتراب انطلاق فعالية "شُعلة الرياضة ٢٠٢٦" والتي تُقام خلال الفترة من الثلاثاء ١٤ يوليو وحتى ١٥ أغسطس ٢٠٢٦.

وفي إطار التحضيرات النهائية للفعالية، أجرى فريقا بنك صحار الدولي ومركز عُمان للمؤتمرات والمعارض زيارة تفقدية لموقع تجهيزات الفعالية، للاطلاع على سير الأعمال الإنشائية والاستعدادات النهائية، وذلك بحضور عبد القادر الصومالي، رئيس مجموعة التجزئة المصرفية وإدارة الثروات في بنك صحار الدولي، والمهندس سعيد الشنفري، الرئيس التنفيذي لمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، إلى جانب أعضاء فرق العمل من الجانبين. واطلع الحضور خلال الزيارة على مستجدات الأعمال الإنشائية والتجهيزات النهائية للفعالية، التي تمتد هذا العام على مساحة ثلاث قاعات معارض في المركز وتنطلق الفعالية يوم الثلاثاء الموافق ١٤ يوليو ٢٠٢٦، حيث ستشهد عرض مباراة نصف النهائي لكأس العالم ضمن أجواء مخصصة للمشجعين في منطقة المشجعين، بالإضافة إلى مجموعة من الفعاليات المصاحبة المميزة طوال فترة الفعالية، مثل بطولة سبارك للفنون القتالية، وسباق مسقط الليلي، إلى جانب المخيم الصيفي للأطفال، وغيرها من التجارب والأنشطة المتنوعة التي تلبي اهتمامات مختلف الفئات العمرية.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بمسقط
إعلان حكم

تعلن أمانة سر المحكمة أنه صدر حكم بتاريخ 2025/1/14 في الدعوى التجارية رقم 2023/1304/1867 المقامة من/ مشاريع شموس الشرق للتجارة ضد/ الناصر للأعمال والخدمات، والقاضي منطوقه (حكمت المحكمة بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمؤسسة المدعية مبلغًا مقداره (18150 ر.ع) ثمانية عشر ألفًا ومائة وخمسون ريالاً عمانيًا، وتعويضًا بمبلغ مقداره (500 ر.ع) خمسمائة ريال عماني، وبرفض ما زاد عن ذلك، وذلك على النحو المبيَّن بالأسباب، وبإلزامها بالمصاريف بما في ذلك أتعاب الخبير مبلغًا مقداره (300 ر.ع) ثلاثمائة ريال عماني، ومبلغًا مقداره (200 ر.ع) مائتا ريال عماني مقابل أتعاب المحاماة)، والمقيد بتنفيذ رقم 2025/9103/5083.

ونظراً لتعذر إعلان المدعى عليها بالطرق العادية، يعتبر هذا النشر إعلاناً لها بالحكم عملاً بالمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم: 2002/29 وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة ملتقى الفلج للتجارة والإستشارات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(3241998)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة **زهرة العرب الذهبية للتجارة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1082190)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد** إلى **(شركة محدودة المسؤولية)**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، يعلن **مركز الخطاب للأعمال** المقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1754319)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد** إلى **(شركة محدودة المسؤولية)**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة العالم الماسي** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1193644)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة جود للتطوير العقاري** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1109186)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة أضواء عبري الماسية للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1392866)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

روية بنت مطر بن عبيد الجابري

سند ملكية أرضها التجارية رقم: 1152
الكائنة في ولاية البريمي
بالمربع: الخضراء القديمة
والبالغ مساحتها: 120 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

حمدان بن سالم بن محمد الحراصي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 3029
الكائنة في ولاية الرستاق
بالمربع: الشهامة/م1
والبالغ مساحتها: 500 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة علياء المشرفية للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1317212)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(توصية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **المؤسسة الذهبية للتجارة العامة والأعمال (ش.م.م)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1010189)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **150,000.000 ريال عماني** إلى **5,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٨٢٧
في الفئة ١٨ من أجل السلع / الخدمات:
حقائب ظهر.
باسم: الحزمة الحقيقية
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ٣٢٠ ص.ب: ٣٢٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٧٥٩٧
في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:
تشحيم المركبات، غسل المركبات، تلميع المركبات، معالجة المركبات بمواد مضادة للصدأ، صيانة المركبات، تنظيف المركبات.
باسم: المحركات الوطنية للأعمال
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٦٦٨٧
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة لمستحضرات التجميل وصابون الزينة.
باسم: بشير علي للتجارة والاستثمار
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١١١ ص.ب: ١١١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٣/١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٠٣٧٩
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
المقاهي.
باسم: ملاذ الطير الحديثة للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: محافظة البريمي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠١٨/٧/٢

جمال مسقط من السماء.. مغامرة فريدة عبر «الشرقية للطيران» لاكتشاف سحر العاصمة

«الشرقية للطيران» تقدم مفهوما جديدا للسياحة بالجمع بين المغامرة والاستكشاف

الشركة تقدم حلولا جوية متنوعة لدعم القطاعات الاقتصادية والخدمية

الرؤية- مدرين المكتومية

مسقط الجميلة، تلك المدينة الرائعة التي دائماً ما يستمتع أهلها والمقيمون فيها وزوارها ببحرها ومساراتها الهادئة، لكننا اكتشفنا جانباً أكثر جمالاً بعد أن خضنا تجربة مختلفة، لم تكن عبر البحار والجبال كما نعتقد، فعندما بدأت الشمس في الغروب ومالت أشعتها الذهبية خلف القمم الجبلية، أقلعت مروحية الشرقية للطيران (ASA) حاملة على متنها مجموعة من الإعلاميين في رحلة بانورامية استثنائية، لم نكن نُحلق من خلالها فوق العاصمة مسقط، وإنما كنَّا في رحلة اكتشاف لوجه عمان الآخر، ولجمالها المميز، وشكلها الذي يمثل لوحة فنية متناسقة الألوان، ذلك الوجه الذي لا يمكن أن نراه عبر الخرائط، ولا يمكن لأي صور تقليدية أن تكشفه، وإنما يمكن لسماء أن تصنعه، فعُمان من السماء ليست مجرد شكل، وإنما هي أبعاد ذات اختلاف وتميز لا يمكن أن تتعرف عليه إلا عبر تلك الرحلة غير العادية.

ومنذ اللحظة الأولى التي أقلعنا فيها من مقر الشركة بمدينة العرفان، حيث كل شيء بدأ يتغير تدريجيًا، بدأنا نرى العاصمة من الأعلى، نرتفع رويدا رويدا حتى اتسعت الرؤية وأصبحت مسقط لوحة كاملة موحدة، تجاور بحارها جبالها، وأحياؤها الحديثة القرى البسيطة، في شكل متناغم يعكس خصوصية العاصمة العمانية.

لم تكن الجولة بمروحية الشرقية للطيران مجرد جولة عادية أو ترفيهية، بقدر ما كانت انعكاسا حسيا متكاملا يُعيد تعريف علاقة الإنسان بالمكان، فعندما كنت أرى عمان من الأعلى، كنت أشعر بامتنان وعظمة لكل ما تحقق على هذه الأرض الطيبة، فقد كانت فرصة حقيقية أن نقرأ عُمان ككتاب، وخلال هذه الرحلة حلقت المروحية فوق عدد كبير من المعالم الخاصة بالعاصمة مسقط لنُعيد مشاهدتها من جديد.

الجدير بالذكر أنَّ هذه التجربة تأتي ضمن الرحلات السياحية البانورامية التي تقدمها شركة الشرقية للطيران (ASA)، والتي تسعى إلى تقديم مفهوم مختلف للسياحة في سلطنة عُمان، حيث تقوم على منح الزائر تجربة استثنائية تجمع بين المغامرة والاستكشاف، مع الالتزام الكامل بأعلى معايير السلامة الجوية، وتعد الرحلات البانورامية أحد المنتجات السياحية الحديثة التي تشهد رواجاً عالمياً لما توفره من منظور مختلف لاكتشاف المدن والمعالم الطبيعية.

وتُعد الشرقية للطيران أول شركة تجارية متخصصة في تشغيل المروحيات بسلطنة عُمان، حيث رسخت مكانتها منذ تأسيسها بوصفها شريكا موثوقا للعديد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، مستندة إلى خبرات تشغيلية واسعة، وأسطول حديث، وكوادر دولية مُتخصصة في تشغيل الطائرات العمودية. كما تعمل الشركة بموجب شهادة مشغل جوي صادرة عن هيئة الطيران المدني، وتقدم خدماتها وفق أعلى المعايير المهنية والتنظيمية.

وفي هذا السياق، أكد كابتن تامر الجندي نائب الرئيس للطيران العمودي الخاص بشركة الشرقية للطيران، خلال عرض مرئي قدمه للصحفيين المشاركين في الرحلة، أنَّ خدمات الشركة لا تقتصر على الرحلات السياحية، إذ تشمل منظومة متكاملة من الحلول الجوية، من بينها النقل التنفيذي، والإسعاف الجوي، ودعم عمليات النفط والغاز، وأعمال المسح والتصوير الجوي، ونقل الأحمال، والتغطيات الإعلامية، إضافة إلى الخدمات الإعلانية الجوية، بما يجعلها إحدى الشركات التي تؤدي دورًا محوريًا في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية والخدمية في السلطنة.

وأضاف: "تعتمد الشركة في تنفيذ عملياتها على أسطول حديث يضم مروحيات Airbus H١٤٥ ثنائية المحرك المخصصة للنقل التنفيذي والإخلاء الطبي والعمليات المتقدمة، إلى جانب مروحيات Airbus H١٢٥ التي تتميز بمرونتها في تنفيذ الرحلات السياحية والأعمال الجوية والمهام في المناطق الوعرة، الأمر الذي يمنح الشركة قدرة تشغيلية عالية لتلبية مختلف الاحتياجات".

وتابع الجندي قائلا: "تشكل السلامة الركيزة الأساسية في جميع عمليات الشركة، حيث تطبق نظامًا متكاملاً لإدارة السلامة، وتلتزم باللوائح التنظيمية لهيئة الطيران المدني العُمانية، إلى جانب المعايير الدولية الخاصة بالطيران، مع برامج مستمرة لتأهيل الطيارين وصيانة الطائرات وفق أعلى المواصفات الفنية، وهو ما يعزز مستوى الثقة في مختلف العمليات الجوية التي تنفذها، كما تؤكد الشركة أن رؤيتها لا تقتصر على تقديم خدمات الطيران فحسب، بل تمتد إلى الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تطوير قطاع الطيران العمودي، وتعزيز السياحة، وخدمة مشاريع البنية الأساسية، والاستجابة للطوارئ، والمشاركة في الترويج للمقومات الطبيعية التي تتميز بها سلطنة عُمان، انسجامًا مع أولويات التنمية الوطنية".

وأوضح أنه خلال السنوات الماضية، نفذت الشركة العديد من المهام الجوية المتخصصة، شملت تصوير الفعاليات الدولية، ودعم مشاريع البنية الأساسية، وعمليات قياس الغازات، ورش المحاصيل الزراعية، وحملات الإعلان الجوي، إضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي للمشروعات الوطنية، وهو ما يعكس اتساع نطاق خبراتها التشغيلية.

تبوك لـ«الرؤية»: الذكاء الاصطناعي الوكيل سيحدث قفزة في الإنتاج والكفاءة التشغيلية

توقعات بنمو سوق الذكاء الاصطناعي الوكيل إلى 139 مليار بحلول 2034

قطاعات الطاقة والصناعة الأكثر استفادة من الذكاء الاصطناعي الوكيل

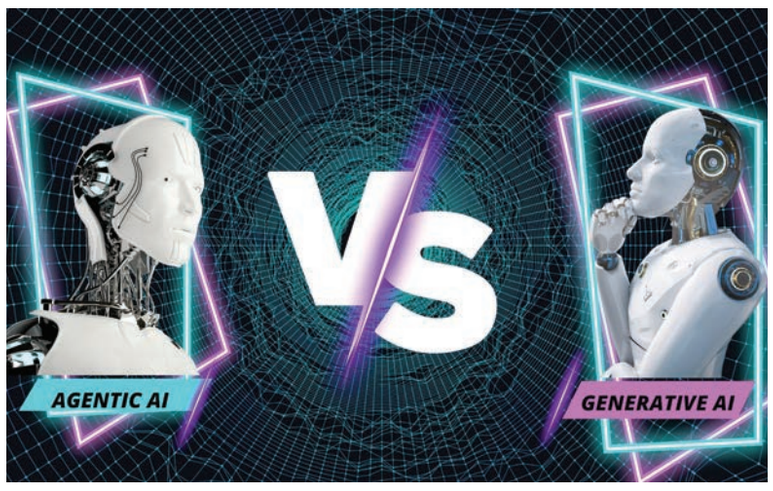

ناصر بن محمد تبوك

الرؤية- سارة العبرية

أكد ناصر بن محمد تبوك خبير الذكاء الاصطناعي، أن العالم يشهد اليوم اهتمامًا مُتزايدًا بما يُعرف بالذكاء الاصطناعي الوكيل (Agentic AI)، لافتاً إلى أهمية فهم الفرق الجوهري بينه وبين الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI)، إذ إنه خلال السنوات المُقبلة سيشهد الجميع وكلاء ذكاء اصطناعي يعتمدون على نماذج توليدية متقدمة كمحرك أساسي للتفكير والتخطيط، في حين يتولى الوكيل تنفيذ الخطوات والتفاعل مع الأنظمة الخارجية.

وأوضح -في حوار خاص لـ"الرؤية"- أن التكامل سيدعم تحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠" في بناء اقتصاد معرفي رقمي، وسيُوفر أدوات قوية للقطاعين العام والخاص، شريطة تبني نهج مسؤول يضع الإنسان في قلب العملية، ويُحافظ على القيم العُمانية الأصيلة المتمثلة في الشفافية، والمسؤولية، والتنمية المُستدامة.

الفرق الجوهري

وبيّن تبوك أنَّ الذكاء الاصطناعي التوليدي يركز على إنتاج المحتوى، أما الذكاء الاصطناعي الوكيل فيركز على تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف؛ فالنظام التوليدي قد يكتب رسالة أو يشرح فكرة، بينما النظام الوكيل يمكنه التخطيط، والبحث، واستخدام الأدوات، وتنفيذ خطوات، ومراجعة النتائج، ثم تعديل مساره حتى يصل إلى الهدف المطلوب.

وقال: "من هنا يمكننا فهم الفرق الجوهري بينهما؛ فالذكاء الاصطناعي التوليدي هو ذكاء يصنع محتوى، أما الذكاء الاصطناعي الوكيل فهو ذكاء يستخدم هذا المحتوى والقدرات اللغوية والتخطيطية ليعمل كوكيل يساعد الإنسان في إنجاز المهام، والذكاء الاصطناعي الوكيل لن يحل محل الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ بل إن التقنيتين ستتكاملان بصورة عميقة؛ فالذكاء الاصطناعي التوليدي سيظل العقل المفكر والمبدع الذي يولد الأفكار والمحتوى والتحليلات، بينما سيكون الذكاء الاصطناعي الوكيل بمثابة الجسم التنفيذي الذي يحول هذه المخرجات إلى أفعال وإنجازات عملية".

نمو متسارع

وأشار ناصر تبوك إلى أنَّ السوق العالمي يعكس هذا التحول بوضوح؛ إذ يُتوقع أن ينمو سوق الذكاء الاصطناعي الوكيل من نحو ٩ مليارات دولار في عام ٢٠٢٦ إلى ما بين ٥٠ و١٣٩ مليار دولار بحلول الفترة ٢٠٣٠-٢٠٣٤، بمعدلات نمو سنوية تتجاوز ٤٠٪، وهو ما يدل على انتقال العالم من مرحلة "المساعد الذكي" إلى مرحلة "الشريك التنفيذي".

وأوضح أنَّ تبني الذكاء الاصطناعي الوكيل يتطلب أيضًا بنية تقنية قوية تشمل الحوسبة السحابية، وأنظمة التكامل، وواجهات برمجة التطبيقات، وأنظمة مراقبة الأداء، وسجلات واضحة لكل ما يقوم به الوكيل، إلى جانب حوكمة مؤسسية تحدد الصلاحيات، وآليات التعامل مع الأخطاء، والمسؤوليات، وحماية البيانات.

وأكد أن بناء الكفاءات الوطنية يمثل شرطًا رئيسيًا للنجاح، مشيرًا إلى أن مبادرة "مكين" دربت أكثر من ١١ ألف عُماني عبر ١٣٩ برنامجًا خلال خمس سنوات، بنسبة توظيف بلغت ٥٠٪ في مسار المعسكرات التقنية.

وأضاف أن استثمارات قطاع الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة تجاوزت ٧٩ مليون ريال عُماني خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، وشملت مشاريع مثل النموذج اللغوي الوطني، والبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة، واستوديو الذكاء الاصطناعي، وتطوير منطقة خاصة للشركات الناشئة، إضافة إلى توسع المنظومة لتضم نحو ٢٢ شركة ناشئة متخصصة في الذكاء الاصطناعي.

وأوضح أن أفضل أسلوب لتبني الذكاء الاصطناعي الوكيل يتمثل في البدء بمشاريع تجريبية محدودة، مثل تحليل شكاوى المراجعين، أو تلخيص التقارير، أو البحث في اللوائح الداخلية، أو مساعدة الموظفين في إعداد المراسلات، ثم قياس النتائج والتوسع تدريجيًا.

وعن كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي الوكيل في المؤسسات، أوضح تبوك أن استعداد المؤسسات في سلطنة عُمان يتطلب خمسة عناصر رئيسية هي: استراتيجية واضحة، وبيانات سيادية ومنظمة، وبنية تقنية آمنة، وحوكمة مؤسسية، وكفاءات وطنية قادرة على التطوير والتشغيل، مُبينًا أن الذكاء الاصطناعي الوكيل يمكن أن يتحول إلى أداة وطنية لرفع كفاءة الخدمات وتحسين الإنتاجية ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة إذا ما جرى توظيفه بما ينسجم مع "رؤية عُمان ٢٠٤٠".

وأضاف: "الذكاء الاصطناعي التوليدي، عندما ظهر بقوة أمام الجمهور في عام ٢٠٢٢ مع ChatGPT، كان يُنظر إليه في البداية على أنه نظام محادثة ذكي؛ يطرح المستخدم سؤالاً فيجيب عنه. وقد انبهر الناس آنذاك لأنهم شعروا للمرة الأولى أنهم يتحاورون مع آلة قادرة على النقاش، والشرح، والكتابة، وتوليد الأفكار بطريقة قريبة من أسلوب الإنسان. لكن مع الاستخدام الواسع لهذه الأنظمة ظهرت مشكلة ما يُعرف بالهلوسة؛ أي أن النموذج قد يقدم أحياناً معلومات غير دقيقة أو غير صحيحة، لكنه يعرضها بثقة. لذلك بدأت مرحلة جديدة من التطوير ركزت على تحسين قدرة النموذج على التفكير والتحقق قبل الإجابة، أو ما يُعرف اليوم بنماذج التفكير والاستدلال (Reasoning Models). في هذه المرحلة لم يعد الهدف أن يجيب الذكاء الاصطناعي بسرعة فقط؛ بل أن يحلل السؤال، ويفكر في أكثر من احتمال، ويختار الإجابة الأنسب قبل تقديمها للمستخدم، مما ساهم في تقليل الأخطاء وتحسين جودة الإجابات، مع بقائه نظامًا يعتمد على المستخدم وينتظر السؤال أو الأمر ثم يرد عليه".

وأشار إلى أن المرحلة التالية طرحت سؤالاً مهما: لماذا يبقى الذكاء الاصطناعي مجرد نظام يجيب بالكلام؟ ولماذا لا يستطيع تنفيذ بعض المهام نيابة عن المستخدم، مثل كتابة بريد إلكتروني، أو تحليل مستند، أو تلخيص تقرير، أو البحث في ملفات، أو إعداد خطة عمل، أو استخدام أدوات خارجية؟ ومن هنا بدأت فكرة الذكاء الاصطناعي الوكيل، الذي لا يكتفي بإنتاج المحتوى، بل يستطيع أن يستقبل هدفًا من المستخدم، ثم يقسمه إلى خطوات، ويستخدم الأدوات المناسبة، وينفذ الإجراءات، ويراقب النتائج، ويعدل خطته عند الحاجة.

وبيّن أن التطور انتقل من مجرد "المحادثة" إلى "تنفيذ المهام"، ثم إلى الأتمتة، بحيث أصبح الذكاء الاصطناعي قادرًا على متابعة التقارير، ومراقبة التغييرات، وتنظيم الملفات، وإعداد الملخصات الدورية، وتنفيذ سلسلة من الخطوات دون الحاجة إلى تدخل المستخدم في كل مرحلة.

وأكد خبير الذكاء الاصطناعي أن استقلالية الذكاء الاصطناعي الوكيل ليست استقلالية كاملة، وإنما تعمل ضمن إطار يحدده الإنسان، يشمل الأهداف، والصلاحيات، والأدوات، والوقت، والبيانات المسموح بالوصول إليها، إضافة إلى القرارات التي تتطلب موافقة بشرية.

وقال إن الذكاء الاصطناعي الوكيل لا يلغي الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ بل يبني فوقه؛ فالتوليدي يوفر القدرة على الفهم والإنتاج، بينما يضيف الوكيل قدرات التخطيط، واستخدام الأدوات، وتنفيذ المهام، ومتابعة الهدف حتى إنجازه. وأضاف أنَّ معرفتنا بقدرات وتقنيات الذكاء الاصطناعي الوكيل سيكون لها التأثير الأكبر والأوسع؛ إذ إن الذكاء الاصطناعي التوليدي غيّر طريقة إنتاج المحتوى والأفكار، بينما سيغير الذكاء الاصطناعي الوكيل طريقة إنجاز العمل نفسه.

القطاعات المستفيدة

وأشار تبوك إلى أن القطاعات الأكثر استفادة في سلطنة عُمان ستكون الطاقة والصناعة من خلال الصيانة التنبؤية وتقنيات التوأمة الرقمية (Digital Twins)، وتحسين كفاءة الإنتاج في قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة، إضافة إلى اللوجستيات والموانئ عبر إدارة سلاسل التوريد في موانئ صلالة والدقم وصحار، وتتبع الشحنات وتحسين العمليات.

وأضاف أن السياحة والضيافة ستستفيد من وكلاء يديرون الحجوزات، وينظمون الجداول السياحية، ويقدمون خدمات متعددة اللغات وخرائط وخدمات سياحية ذكية، فيما سيشهد القطاع الصحي تطورًا في إدارة المواعيد، ومتابعة المرضى، ودعم القرارات الإدارية، وتقديم خدمات المساعد الطبي الذكي، خاصة في المناطق البعيدة.

كما لفت إلى استفادة الخدمات الحكومية من تسريع إنجاز المعاملات واتخاذ قرارات مبنية على البيانات، والتعليم من خلال وكلاء تعليميين يتابعون تقدم الطلبة ويقترحون مسارات تعلم مخصصة تتناسب مع قدراتهم الفردية.

وأكد أن هذا التحول سيكون أكبر من التحول الذي أحدثه الذكاء الاصطناعي التوليدي، لأن الوكيل لا يكتفي بالمساعدة؛ بل ينجز المهام، مشيرًا إلى أن تقارير عالمية تتوقع أن تحتوي ٤٠٪ من تطبيقات المؤسسات على وكلاء ذكاء اصطناعي متخصصين بحلول نهاية عام ٢٠٢٦، بما يمثل قفزة كبيرة في الإنتاجية والكفاءة التشغيلية.

وذكر أن استعداد المؤسسات العُمانية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي الوكيل يتطلب النظر إليه باعتباره جزءًا من التحول الوطني نحو اقتصاد قائم على المعرفة، بما يتوافق مع مستهدفات "رؤية عُمان ٢٠٤٠" وليس مجرد أداة تقنية.

وفيما يتعلق بالتحديات، أوضح تبوك أن الخطر الأكبر يتمثل في امتلاك الوكيل قدرة على التصرف، مما يجعل أي خطأ أو اختراق ذا تأثير متسلسل أكبر من مجرد خطأ في محتوى مولد، وهو ما يجعل المراقبة البشرية ضرورة أساسية وعدم الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي.

وأضاف أن الوكلاء الذين يمتلكون صلاحيات للوصول إلى أنظمة متعددة قد يصبحون أهدافًا جذابة للهجمات السيبرانية، مثل حقن الأوامر أو استغلال الثغرات في الأدوات المستخدمة، كما أن تعاملهم مع بيانات حساسة يتطلب التزامًا صارمًا بقانون حماية البيانات الشخصية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٦.

وأكد أن الحل يكمن في تصميم أنظمة إشراف ذكي (Human-in-the-Loop)، مع سجلات تدقيق واضحة، وآليات لتفسير القرارات (Explainability)، وحدود دقيقة للصلاحيات، مشيرًا إلى أن سلطنة عُمان تعمل عبر اللجنة الوطنية للذكاء الاصطناعي ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على وضع الأطر التنظيمية المناسبة.

وأشار إلى أن سلطنة عُمان وضعت أساسًا وطنيًا لهذا التحول من خلال توجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بإعداد برنامج وطني لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتوطينها، وهو ما أثمر عن إطلاق البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة.

وأكد أنَّ البداية لا تكون بشراء أنظمة جاهزة، وإنما بوضع استراتيجية واضحة داخل المؤسسة تحدد المجالات التي يمكن أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي الوكيل، مثل معالجة الطلبات المتكررة، وخدمة العملاء، وتحليل المستندات، وإعداد التقارير، ومتابعة الشكاوى، ودعم اتخاذ القرار، وأتمتة الإجراءات الداخلية.

وأضاف أن البيانات تمثل عنصرًا أساسيًا في نجاح هذه الأنظمة؛ إذ يجب أن تكون منظمة، ودقيقة، وآمنة، مع أهمية الحفاظ على مفهوم البيانات السيادية، بما يضمن حماية الخصوصية والمصلحة الوطنية.

وأشار إلى أنَّ إطلاق مشروع النموذج اللغوي العُماني "معين AI" يمثل خطوة مُهمة في هذا الاتجاه، بوصفه أول نموذج لغوي وطني متقدم جرى تطويره على بيانات محلية لدعم السيادة الرقمية وتمكين اللغة العربية ومساندة الموظف الحكومي مع الحفاظ على أمن البيانات.

ناقشت تعزيز مرونة الأعمال واستدامتها

بنك مسقط ينظم حلقة عمل حول مخاطر المناخ على قطاع الأعمال

مسقط- الرؤية

نظم بنك مسقط -المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- حلقة عمل متخصصة حول «مخاطر المناخ والاستدامة»، وذلك بمشاركة عدد من زبائنه من المؤسسات والشركات من مختلف القطاعات الاقتصادية. تأتي هذه الحلقة ضمن جهود البنك لتطبيق إطار إدارة مخاطر المناخ وتعزيز ممارسات الاستدامة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي العُماني، وأهداف الاستراتيجية الوطنية للحياد الصفري ٢٠٥٠، وأفضل الممارسات العالمية، إضافة إلى دعم الزبائن في فهم التأثيرات المتزايدة للمخاطر المناخية على الأعمال والقطاع المالي والاقتصاد بشكل عام.

وشهدت الفعالية تقديم عدد من العروض التخصصية قدَّمها خبراء من مؤسسة (True North Partners)، تناولوا فيها المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وأهمية دمجها ضمن استراتيجيات الأعمال، بالإضافة إلى استعراض عدد من التجارب والدراسات العملية التي توضح أثر هذه الممارسات على الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر وتحقيق النمو المستدام.

كما سلطت حلقة العمل الضوء على التغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي عالميًا فيما يتعلق بإدارة المخاطر المناخية، وأهمية تعزيز جاهزية المؤسسات للتعامل مع المتطلبات المستقبلية المتعلقة بالإفصاح والاستدامة وتقييم المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي، بما يسهم في تعزيز مرونة الأعمال واستدامتها على المدى الطويل.

وقالت عفاف بنت علي موسى، مساعد مدير عام الأعمال المصرفية للشركات الكبيرة ببنك مسقط: «يحرص البنك على تنظيم مثل هذه اللقاءات المعرفية بصورة مستمرة، انطلاقًا من إيمانه بأهمية الشراكة مع زبائنه، ليس فقط من خلال تقديم الحلول والخدمات المصرفية، وإنما أيضًا عبر تزويدهم بالمعرفة والرؤى التي تساعدهم على مواكبة التحولات الاقتصادية والمالية المتسارعة. تأتي هذه الحلقة في وقت تتزايد فيه أهمية الاستدامة ومخاطر المناخ كعوامل مؤثرة في بيئة الأعمال واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية»، مضيفةً: «إننا في بنك مسقط نواصل تعزيز جهودنا في مجال الاستدامة وتطوير إطار متكامل لإدارة مخاطر المناخ بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية، كما نؤمن بأن نجاح هذه الجهود يعتمد على التعاون والتواصل المستمر مع زبائننا وشركائنا، بما يضمن تعزيز الوعي وبناء القدرات والاستعداد للمتغيرات المستقبلية وتحويل التحديات إلى فرص للنمو والابتكار».

وتضمنت حلقة العمل مناقشات تفاعلية بين المشاركين والخبراء المختصين حول أبرز التحديات والفرص المرتبطة بالتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة، ودور المؤسسات المالية والشركات في دعم هذا التحول، إضافة إلى أهمية دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ضمن نماذج الأعمال واستراتيجيات النمو المستقبلية. ويواصل بنك مسقط تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج الهادفة إلى ترسيخ مبادئ الاستدامة وتعزيز الممارسات المسؤولة في مختلف جوانب أعماله، انطلاقًا من دوره كشريك موثوق في القطاع المصرفي ومساهمته في دعم مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية عُمان المستقبلية، إذ يؤكد البنك التزامه بمواصلة تنظيم الفعاليات والبرامج التوعوية المتخصصة التي تتيح للزبائن الاطلاع على أحدث التوجهات والتطورات في القطاع المالي والاقتصادي، وتعزز تبادل المعرفة والخبرات بما يسهم في دعم نمو الأعمال ورفع جاهزية المؤسسات لمواكبة المتغيرات على جميع المستويات.

بنك عُمان العربي يستضيف جلسة قيادية لإلهام قادة المستقبل

مسقط- الرؤية

استضاف بنك عُمان العربي نسخة جديدة من سلسلة جلسات «التقِ بالقائد» بمشاركة ماجد الطوقي، وذلك في إطار جهود البنك المستمرة لتطوير القدرات القيادية وتأهيل قادة المستقبل من خلال برنامج «رواد العربي» لتطوير القادة. وجمعت هذه الجلسة مشاركين من البرنامج إلى جانب عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين من مختلف دوائر البنك، في نقاش تفاعلي ومثمر تمحور حول القيادة، والنمو الشخصي، والتطور المهني. ومن خلال استعراضٍ صريح لمسيرته المهنية، شارك ماجد الطوقي تجارب قيمة، ودروسًا مستفادة، ورؤى قيادية ساهمت في تشكيل نجاحه المهني. واكتسب المشاركون رؤى مباشرة حول واقع القيادة، بما في ذلك أهمية المرونة، والتعلم المستمر، واتخاذ القرارات السديدة، والقدرة على إلهام الفرق وتمكينها، كما أتاحت الجلسة فرصة لإجراء حوار مفتوح، مما مكَّن المشاركين من التواصل المباشر مع ماجد الطوقي، وطرح الأسئلة، والاستفادة من نصائحه وتجاربه العملية. ويعكس هذا الحدث التزام بنك عُمان العربي بخلق فرص تعلم هادفة تجمع بين المواهب الواعدة والقادة المتميزين، مما يتيح للموظفين التعلم من التجارب الواقعية وتوسيع آفاقهم القيادية.

وباعتباره أحد المبادرات الرائدة للبنك في مجال تطوير المواهب، يواصل برنامج «رواد العربي» القيام بدور محوري في إعداد الموظفين ذوي الإمكانات العالية لتولي مسؤوليات قيادية مستقبلًا، وذلك عبر توفير منصات للتعلم، وفرص التوجيه والإرشاد، والاطلاع على أساليب قيادية متنوعة.

ومن خلال مبادرات مثل «التقِ بالقائد»، يواصل بنك عُمان العربي تعزيز ثقافة التعلم المستمر، وتبادل المعرفة، والتميز القيادي، مؤكدًا إيمانه الراسخ بأن الاستثمار في الكوادر البشرية يظل ركيزة أساسية لبناء مؤسسة أكثر قوة ومرونة.

واختتمت الجلسة بإعراب المشاركين عن تقديرهم لهذه الفرصة للاستفادة من المسيرة القيادية لماجد الطوقي، واكتساب رؤى قيمة من شأنها أن تدعم تطورهم المهني والقيادي.

مجموعة «لولو» تفتتح متجرا جديدا في صلالة

صلالة- الرؤية

عززت مجموعة لولو حضورها في سلطنة عُمان بافتتاح متجر لولو إكسبرس الجديد في منطقة المروج بصلالة، إذ افتتح المتجر رسميًا سعادة الشيخ الدكتور سعيد بن حميد بن عبدالله الحارثي، والي ولاية صلالة، بحضور شبير كي. أي، مدير عام لولو عُمان، وعدد من الشخصيات البارزة وكبار المسؤولين.

ويتميز المتجر الجديد بموقعه الاستراتيجي الذي يخدم المجتمعات السكنية في صلالة، ويمتد على مساحة ٣٠٠٠ متر مربع، ويقدم تشكيلة مختارة بعناية من المنتجات لتلبية الاحتياجات اليومية للعملاء. كما يضم المتجر خدمة الدفع الذاتي، ونقاط دفع سريعة، ومواقف سيارات واسعة، مما يضمن تجربة تسوق مريحة وسلسة. وأكد شبير كي. أي، مدير عام لولو عُمان، أن افتتاح متجر لولو إكسبرس في صلالة يعزز التزام المجموعة بتوسيع نطاق تواجدها في جميع أنحاء سلطنة عُمان، مع توفير مزيد من الراحة وسهولة الوصول للعملاء، كما يسهم هذا التوسع في خلق فرص عمل جديدة ودعم التنمية الاقتصادية المستمرة في المنطقة.

«نيسان» تزيح الستار عن «تيكتون» الجديدة كليًا

مسقط- الرؤية

أزاحت شركة نيسان الستار عن سيارة تيكتون الجديدة كليًا، خلال حفل الإطلاق العالمي الذي استضافته الهند، في خطوة تمثل محطة مهمة في مسيرة تحول الشركة، وتعكس المكانة المتنامية للهند بوصفها ركيزة أساسية في رسم ملامح مستقبل نيسان.

وتجسد تيكتون الجديدة كليًا رؤية نيسان في تطوير سيارات عالمية تنطلق من مراكز إنتاج استراتيجية، وفي مقدمتها الهند. وانطلاقًا من فلسفة نيسان «سيارة واحدة... عالم واحد»، طُورت السيارة وصُنعت في مدينة تشيناي لتلبية احتياجات السوق المحلية وأسواق التصدير، على أن تُصدَّر إلى ٥٠ سوقًا، منها أسواق منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، بما يعزز مكانة الهند مركزًا استراتيجيًا ضمن منظومة نيسان العالمية للتصنيع والتصدير وتطوير المنتجات.

ويعكس هذا الإطلاق التقدم الذي تحرزه نيسان ضمن استراتيجية Re: Nissan، ويجسد تحول رؤيتها إلى واقع ملموس من خلال محفظة منتجات أكثر تنوعًا وقدرة على المنافسة، وشراكات استراتيجية، وتركيز أكبر على الأسواق ذات الأولوية.

وقال غيوم كارتييه، الرئيس التنفيذي للأداء في نيسان: «نمضي بخطى واثقة نحو تعزيز حضور نيسان وترسيخ قدرتها التنافسية في الهند. ومع مواصلتنا توسيع محفظتنا من السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات، وتركيزنا على الأسواق ذات الأولوية، يمثل الكشف العالمي عن تيكتون الجديدة كليًا محطة تعكس طموحنا للاستفادة من شراكاتنا الاستراتيجية في توسيع نطاق أعمالنا. وتجسد تيكتون التوجه الذي تنتهجه نيسان نحو بناء محفظة منتجات أكثر تنوعًا وقدرة على المنافسة، بما يدعم مسيرة نموها في الأسواق العالمية". من جانبه، ذكر ماسيميليانو (ماكس) ميسينا، رئيس نيسان في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوروبا وأوقيانوسيا: «تواصل الهند ترسيخ مكانتها محركًا رئيسيًا لنمو نيسان على مستوى الأسواق العالمية. وتمثل تيكتون الجديدة كليًا خير دليل على فلسفة نيسان «سيارة واحدة... عالم واحد»، إذ جرى تطويرها وتصنيعها في الهند لتلبي تطلعات العملاء في مختلف الأسواق. ومن خلال تصديرها إلى أسواق منطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوروبا وأوقيانوسيا، ستسهم تيكتون في توسيع حضور نيسان وتعزيز محفظة منتجاتها، لا سيما في أسواق أفريقيا والشرق الأوسط". وصُممت تيكتون الجديدة كليًا لتنافس في واحدة من أكثر فئات السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات تنافسية على مستوى العالم، مستلهمةً تصميمها من نيسان باترول، ومزودةً بأحدث التقنيات ومقصورة رحبة ومنظومة متقدمة من أنظمة السلامة، بالإضافة إلى مجموعة من تقنيات مساعدة السائق المتقدمة؛ لتوفر تجربة قيادة متكاملة تلبي متطلبات الحياة اليومية. وقال تيري صباغ، نائب رئيس القسم، ورئيس نيسان وإنفينيتي في الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية والهند ودول: «تمثل تيكتون الجديدة كليًا إضافة نوعية إلى محفظة نيسان من السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات، وتعكس فهمنا لتطلعات جيل جديد من العملاء في الهند والشرق الأوسط وأفريقيا. فقد صُممت لتقدم مزيجًا متوازنًا من التصميم الجريء والتقنيات المتقدمة والعملية التي تلبي متطلبات الاستخدام اليومي، بما يرسخ مكانتها سيارةً تجمع بين الجودة والابتكار وسهولة الاستخدام". وتُعد تيكتون الجديدة كليًا أحدث إضافة إلى فئة B+ للسيارات الرياضية متعددة الاستخدامات لدى نيسان، وتستمد تصميمها من الإرث العريق لنيسان باترول، لتجمع بين التصميم الجريء والحضور الواثق على الطريق والعملية التي تلبي متطلبات الحياة اليومية. وتستمد السيارة أداءها من محرك بنزين توربيني رباعي الأسطوانات، سعة ١,٣ لتر، يولد قوة ١٦٣ حصانًا وعزم دوران يبلغ ٢٨٠ نيوتن مترا، ويرتبط بناقل حركة أوتوماتيكي مزدوج القابض (DCT) بـ ٦ سرعات مع قابض رطب، ليمنح السائق استجابة سلسة، وتسارعًا واثقًا، وأداءً متوازنًا في مختلف ظروف القيادة.

في النسخة الثانية من جوائز الشراكات الرقمية

البنك الوطني العُماني و«مزن» يكرّمان شركاءهما الاستراتيجيين

مسقط- الرؤية

نظّم البنك الوطني العُماني النسخة الثانية من جوائز الشراكات الرقمية في مبناه الرئيسي بمسقط، بحضور ممثلين من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، احتفاءً بالشراكات الإستراتيجية التي تواصل دعم مسيرة التحول الرقمي للبنك، وتعزيز مكانة السلطنة في الاقتصاد الرقمي.

وكرّمت الجوائز الشركاء الذين أسهم تعاونهم بدورٍ محوري في الارتقاء بتجربة العملاء، وتوسيع منظومة المدفوعات الرقمية، وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية. ومُنحت جائزة التميز في معالجة المدفوعات الرقمية – فئة الجهات الحكومية لشرطة عُمان السلطانية، والهيئة العامة للطيران المدني، والادعاء العام، إلى جانب جهاتٍ حكومية أخرى، فيما حصل جهاز الضرائب، وبلدية مسقط، ووزارة الصحة، والبنك المركزي العُماني على جائزة التميز في تحصيل المدفوعات الرقمية – فئة الجهات الحكومية، إلى جانب جهاتٍ أخرى. كما حصلت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على جائزة مزن للصيرفة الإسلامية للتميز في معالجة وتحصيل المدفوعات الرقمية.

وأكدت الفعالية أهمية الشراكات الإستراتيجية في تسريع التحول الرقمي، وتعزيز التكامل بين مختلف القطاعات، وتقديم تجارب مصرفية رقمية أكثر سلاسة، بما يحقق قيمة مستدامة للعملاء والمؤسسات والاقتصاد الوطني.

ويواصل البنك الوطني العُماني، من خلال شراكاته مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، توسيع قدراته الرقمية، وتبسيط رحلة العملاء، والإسهام في دعم مسيرة التحول الرقمي في سلطنة عُمان، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

الميزان التجاري يسجل مليارَي ريال فائضا بنهاية أبريل.. وقفزة في إعادة التصدير بـ66.8 %

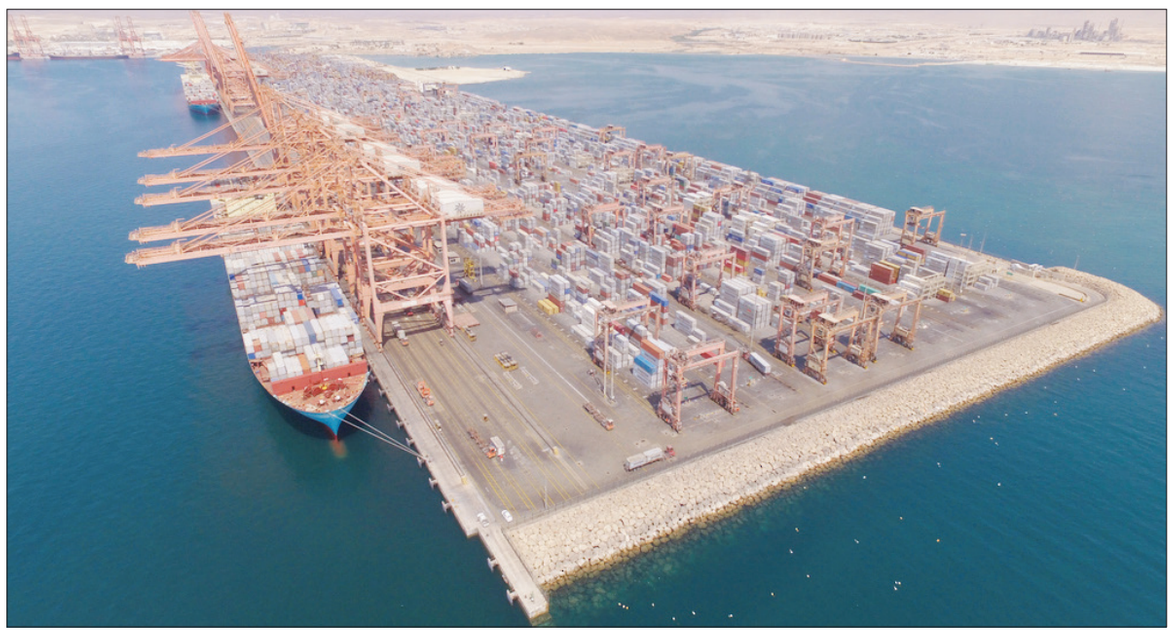

مسقط- العُمانية

سجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا بلغ ٢,٠٩ مليار ريال عُماني بنهاية شهر أبريل ٢٠٢٦م، مقارنة بفائض بلغ ٢,١١ مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥م.

وأوضحت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن إجمالي قيمة الصادرات السلعية لسلطنة عُمان بلغ ٧,٦ مليار ريال عُماني بنهاية أبريل ٢٠٢٦م، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية ٥,٥ مليار ريال عُماني، الأمر الذي أسهم في تحقيق فائض تجاري تجاوز مليارَي ريال عُماني خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري.

وبلغت قيمة صادرات النفط والغاز ٤,٧ مليار ريال عُماني بنهاية أبريل ٢٠٢٦م مسجلة انخفاضًا نسبته ٧,٥ بالمئة، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، حيث بلغت آنذاك ٥,١ مليار ريال عُماني، فيما سجلت الصادرات غير النفطية ٢,١ مليار ريال عُماني بنهاية شهر أبريل ٢٠٢٦م، مقارنة بـ ٢,٢ مليار ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م.

كما ارتفعت قيمة إعادة التصدير من سلطنة عُمان إلى ٧٧٠ مليون ريال عُماني بنهاية أبريل ٢٠٢٦م، مقارنة بـ ٤٦٢ مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥م، محققة نموًّا بنسبة ٦٦,٨ بالمائة. وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة وجهات الصادرات غير النفطية العُمانية بقيمة بلغت ٤٨٠ مليون ريال عُماني، تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة ٢٣٣ مليون ريال عُماني، ثم الهند بقيمة ٢١٤ مليون ريال عُماني، فيما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية بقيم بلغت ١٦٨ مليون ريال عُماني و١٦٠ مليون ريال عُماني على التوالي. وفي نشاط إعادة التصدير، جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بقيمة ٣٣١ مليون ريال عُماني، تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة ١٤٠ مليون ريال عُماني، ثم إيران بقيمة ٩٨ مليون ريال عُماني. أما على صعيد الواردات السلعية، فقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة الدول المصدرة إلى سلطنة عُمان بقيمة بلغت ١,٥ مليار ريال عُماني، تلتها الصين بقيمة ٨٠١ مليون ريال عُماني، ثم تركيا بقيمة ٤٢٢ مليون ريال عُماني، فيما بلغت قيمة الواردات من المملكة العربية السعودية ٤١٣ مليون ريال عُماني ومن الهند ٣٩٢ مليون ريال عُماني.

وتعكس هذه النتائج استمرار النشاط التجاري لسلطنة عُمان وتعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية والدولية، مدعومًا بنمو أنشطة إعادة التصدير واستمرار تدفقات التجارة الخارجية خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٦م.

تغطي مجالات الوقاية والتأهيل الطبي والصناعات الطبية

طرح فرص استثمارية في قطاع الرعاية الصحية باستثمارات 16 مليون ريال

الرؤية- ريم الحامدية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار طرح حزمة من الفرص الاستثمارية النوعية في قطاع الرعاية الصحية، بقيمة استثمارية إجمالية تُقدّر بحوالي ١٦ مليون ريال، وذلك في إطار التعاون بين الوزارة ووزارة الصحة والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

ويأتي ذلك في خطوة تستهدف استقطاب استثمارات نوعية تسهم في تطوير الخدمات الصحية، وتعزيز الصناعات الطبية، ودعم مستهدفات سلطنة عُمان في بناء منظومة صحية أكثر كفاءة واستدامة.

وتضم الحزمة ٤ فرص استثمارية تغطي مجالات الوقاية، والتأهيل الطبي، والصناعات الطبية؛ حيث تشمل إنشاء مركز للكشف المبكر في ولاية بوشر بقيمة استثمارية تقدر بحوالي ٧,٥ مليون ريال، ويهدف إلى تلبية الطلب المتزايد على خدمات التشخيص المبكر والطب الوقائي، إلى جانب إنشاء مستشفى متخصص لخدمات التأهيل في محافظة مسقط بقيمة استثمارية تبلغ حوالي ٦ ملايين ريال، لتقديم خدمات إعادة التأهيل المتكاملة وفق أحدث الممارسات الطبية والتقنيات العلاجية.

كما تشمل الحزمة فرصتين في مجال الصناعات الطبية، تتمثلان في تصنيع سائل جلوكونات الكلورهيكسيدين في المنطقة الحرة بصلالة بقيمة استثمارية تقدر بحوالي ٢,٤ مليون ريال، إلى جانب تصنيع الشاش المغمور بالبرافين في محافظة شمال الباطنة (المنطقة الحرة بصحار) بقيمة استثمارية تبلغ حوالي ٥٧٧,٥ ألف ريال، بما يسهم في تعزيز التصنيع الطبي المحلي، ودعم سلاسل الإمداد للقطاع الصحي، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات العُمانية في الأسواق الإقليمية.

وتوفر هذه الفرص خيارات استثمارية متنوعة تلبي الطلب المتنامي على الخدمات الصحية والتصنيع الطبي، وتستهدف استقطاب المستثمرين المحليين والدوليين للاستثمار في مشاريع ذات أثر اقتصادي وتنموي مستدام.

وقالت لمياء بنت سلطان الحبسي مدير عام مساعد المديرية العامة لترويج الاستثمار بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إن قطاع الرعاية الصحية في سلطنة عُمان يشهد تحولاً متسارعًا مدفوعًا بالنمو السكاني، وارتفاع الطلب على الخدمات الصحية المتخصصة، والتوجه نحو توطين الصناعات الطبية، الأمر الذي يجعله من أكثر القطاعات جذبًا للاستثمار.

وأوضحت أنه من خلال هذه الحزمة، تسعى الوزارة إلى توفير فرص استثمارية نوعية تستند إلى احتياجات فعلية للسوق، وتوفر للمستثمرين مشاريع ذات جدوى اقتصادية وقيمة مضافة، بما يعزز مساهمة القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وأضافت أن منصة «استثمر في عُمان» تعمل على تطوير فرص استثمارية تتجاوز المفهوم التقليدي لطرح المشاريع، من خلال بناء فرص ترتكز على دراسات قطاعية متخصصة، وشراكات فاعلة مع الجهات الحكومية، بما يرفع من جاهزية المشاريع للاستثمار، ويمنح المستثمرين وضوحًا أكبر حول الفرص المتاحة، ويعزز ثقتهم بالبيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان.

من جانبها، أوضحت بلقيس بنت سعود المخمري مديرة دائرة تمكين الاستثمار بوزارة الصحة، أن هذه الفرص الاستثمارية تسهم في توسيع نطاق الخدمات الصحية المتخصصة، وتعزيز التصنيع الطبي المحلي، ورفع جاهزية القطاع لمواكبة الاحتياجات المستقبلية.

وأشارت إلى أن هذه المشاريع ستسهم في توفير خدمات صحية أكثر كفاءة واستدامة، ودعم نقل المعرفة والتقنيات الطبية الحديثة، وتعزيز الابتكار في القطاع الصحي.

23.1 مليار ريال إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

مسقط- العُمانية

يُشير تحليل أنشطة البنوك التجارية التقليدية في سلطنة عُمان خلال الفترة من (مايو ٢٠٢٥م - مايو ٢٠٢٦م) إلى استمرار نمو الائتمان في سلطنة عُمان، حيث سجل إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قِبل البنوك زيادة بنسبة ١١,٨ بالمائة.

وأوضح التقرير الشهري الصادر عن البنك المركزي العُماني، أن الائتمان الممنوح من البنوك التقليدية للقطاع الخاص ارتفع بمقدار ٨,٢ بالمائة ليصل إلى ٢٣,١ مليار ريال عُماني بنهاية مايو ٢٠٢٦م.

وشهد إجمالي استثمارات البنوك التجارية التقليدية في الأوراق المالية ارتفاعًا بنسبة ٢٩,٨ بالمائة ليصل إلى حوالي ٧,١ مليار ريال عُماني بنهاية مايو ٢٠٢٦م.

وسجل الاستثمار في سندات التنمية الحكومية ارتفاعًا بنسبة ٢٦,٣ بالمائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي ليبلغ ٢,٤ مليار ريال عُماني. أما بالنسبة لاستثماراتهم في الأوراق المالية الأجنبية فقد ارتفعت بمعدل ٣٦,١ بالمائة لتصل إلى ٢,٦ مليار ريال عُماني وذلك بنهاية مايو ٢٠٢٦م.

وفي الجانب الآخر للميزانية -الخصوم-، سجل إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية التقليدية ارتفاعًا بنسبة ١٣,٧ بالمائة ليبلغ ٢٨,٦ مليار ريال عُماني بنهاية مايو ٢٠٢٦م.

وضمن إجمالي الودائع، سجلت ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية ارتفاعًا بنسبة ٩ بالمائة لتبلغ حوالي ٦,٣ مليار ريال عُماني، أما بالنسبة لودائع مؤسسات القطاع العام فقد ارتفعت بنسبة ٤٢,٩ بالمائة لتبلغ حوالي ٢,٤ مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها.

وسجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعًا بنسبة ١١ بالمائة لتصل إلى ١٩ مليار ريال عُماني في مايو ٢٠٢٦م، مشكّلةً ما نسبته ٦٦,٣ بالمائة من إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية التقليدية.

ارتفاع القيمة السوقية لبورصة مسقط إلى 38.2 مليار ريال

الرؤية- سارة العبرية

ارتفعت القيمة السوقية لبورصة مسقط بنهاية تداولات الأسبوع الماضي إلى ٣٨,٢٩٣ مليار ريال عُماني، مسجلة زيادة بنسبة ٠,٠٩٦٪، في وقت أغلق فيه مؤشر بورصة مسقط ٣٠ على ارتفاع طفيف، بينما تراجعت قيمة التداول نتيجة انخفاض نشاط التعاملات مقارنة بجلسة الأربعاء.

وصعد مؤشر بورصة مسقط ٣٠ بمقدار ٦,٩٢ نقطة؛ أي ما يعادل ٠,٠٩١٪، ليغلق عند مستوى ٧,٦٤٤,٤٥ نقطة، مقارنة مع ٧,٦٣٧,٥٣ نقطة في الجلسة السابقة.

وفي المقابل، انخفضت قيمة التداول بنسبة ٦٠,٨٪ لتبلغ ٣٧,٥٣٢ مليون ريال عُماني، مقارنة مع ٩٥,٦٦٠ مليون ريال في الجلسة الماضية.

واستفادت بورصة مسقط من أجواء التفاؤل التي شهدتها البورصة مع إدراج الشركة العُمانية الهندية للسماد «أوميفكو» يوم الأربعاء. وأشارت بيانات التداول الصادرة عن بورصة مسقط إلى ارتفاع الشراء المؤسسي للسهم من قبل الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية والخليجية؛ الأمر الذي دعم السهم ودفعه للصعود فوق مستوى ٢٠٠ بيسة قبل أن يختتم التداولات على ١٩٣ بيسة مسجلًا صعودًا بـ ٣٧ بيسة عن سعر الاكتتاب البالغ ١٥٦ بيسة.

وعلى صعيد المؤشرات القطاعية، سجل مؤشر الصناعة أفضل أداء مرتفعًا بنسبة ٠,٨٥٪ ليغلق عند ٩,٨١٩,١٤ نقطة، كما ارتفع مؤشر الخدمات بنسبة ٠,٠٦٪ إلى ٣,٠٨١,١٤ نقطة. من ناحية أخرى، تراجع المؤشر المالي بنسبة ٠,٢٦٪ ليغلق عند ١٣,٢٢١,٧٥ نقطة، فيما استقر مؤشر الدخل الثابت دون تغيير عند ١,٢٥٣,٨٣ نقطة.

وأظهرت بيانات التداول تنفيذ ١٢,٣٤٧ صفقة، بانخفاض نسبته ٤١,٥٥٪ عن الجلسة السابقة، فيما بلغ إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة ١٤٢,٤٣ مليون ورقة مالية، متراجعًا بنسبة ٦٦,٩٥٪، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة إلى ١٤٢,٣٧ مليون سهم بنسبة ٦٦,٩٧٪ مقارنة بالجلسة الماضية. وفي المقابل، ارتفع تداول السندات والصكوك إلى ٦٨,٧١١ سندًا وصكًا، فيما بلغت قيمتها ٢٥,٨١٩ ريالًا عُمانيًا.

وبحسب الإحصاءات، استحوذت خمسة أسهم على نحو ٧٥,٩٧٪ من إجمالي قيمة التداول، تصدرها سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج (OQEP) بقيمة تداول بلغت ١٠,٨٤٣ مليون ريال عُماني، بما يعادل ٢٨,٨٩٪ من إجمالي التداولات، تلاه سهم أوكيو للصناعات الأساسية (OQ Base Industries) بقيمة ٥,٣٩٧ مليون ريال، ثم بنك مسقط بقيمة ٥,٢١٥ مليون ريال، وبنك صحار الدولي بقيمة ٣,٦١٨ مليون ريال، وعمانتل بقيمة ٣,٤٣٩ مليون ريال.

أما من حيث حجم التداول، فقد جاء سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج في الصدارة بعد تداول ٥٤,٩٦ مليون سهم، تلاه أوكيو للصناعات الأساسية بنحو ١٩,٩٩ مليون سهم، ثم بنك صحار الدولي بـ١٨,٩٥ مليون سهم، وبنك مسقط بـ١٣,١٣ مليون سهم، وشبكات غاز أوكيو بـ١٠,٨٨ مليون سهم.

وفي قائمة الأسهم الرابحة، تصدر سهم العُمانية للتغليف المكاسب مرتفعًا بنسبة ٧,٦٩٪، تلاه أسمنت عُمان بنسبة ٧,١٩٪، ثم عُمان الإمارات القابضة بنسبة ٥,٩٦٪، والخليج الدولية للكيماويات بنسبة ٥,٥٦٪، والوطنية للهندسة والاستثمار بنسبة ٤,٠٠٪.

في المقابل، تصدر صندوق أومنيفست ٢٠٢٦ قائمة الأسهم الأكثر انخفاضًا بتراجع نسبته ٥,٣٣٪، تلاه سهم أومنيفست بنسبة ٣,٣٩٪، ثم منتجات الخليج للمشروم بنسبة ٣,٢٣٪، والشرقية للاستثمار القابضة بنسبة ٢,٨٩٪، ومسندم للطاقة بنسبة ٢,٥٨٪.

وأظهرت بيانات حركة المستثمرين استمرار هيمنة المستثمرين العُمانيين على التعاملات؛ إذ استحوذوا على ٩١,٦١٪ من إجمالي قيمة الشراء بما يعادل ٣٤,٣٨٢ مليون ريال عُماني، مقابل ٨٣,٧٨٪ من إجمالي قيمة البيع بما يعادل ٣١,٤٤٤ مليون ريال. وأسفرت التعاملات عن صافي استثمار أجنبي سالب بلغ ٢,٩٣٨ مليون ريال عُماني، منخفضًا بنسبة ٧,٨٣٪ مقارنة بالجلسة السابقة.

وعلى مستوى أداء السوق، ارتفعت أسعار أسهم ٢٥ شركة، مقابل تراجع ١٩ شركة، فيما استقرت أسعار ٣٤ شركة دون تغيير، من أصل ٧٨ شركة جرى التداول على أسهمها خلال جلسة الخميس.

«أوكيو للاستكشاف والإنتاج» تحصل على تصنيفات ائتمانية من الدرجة الاستثمارية

الرؤية- ريم الحامدية

حصلت شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج على تصنيفات ائتمانية من الدرجة الاستثمارية من وكالتي التصنيف الدوليتين «إس آند بي غلوبال» و«فيتش»، حيث منحت الشركة تصنيفًا طويل الأجل عند "BBB-" على المقياس العالمي، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتقييمًا ائتمانيًّا مستقلًّا عند "bbb-".

كما منحت «إس آند بي غلوبال» الشركة تصنيفًا إقليميًّا عند "gcAA-" على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتعكس هذه التصنيفات متانة المركز المالي للشركة، وانضباط سياستها المالية، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية قوية ومستقرة، إلى جانب كفاءة عملياتها التشغيلية منخفضة التكاليف، ومكانتها البارزة في قطاع الشق العلوي للطاقة بسلطنة عُمان. وقال المهندس محمود بن عبدالله الهاشمي الرئيس التنفيذي لشركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج، إن حصول الشركة على هذه التصنيفات الائتمانية من الدرجة الاستثمارية من وكالتين دوليتين مرموقتين يمثل محطة مهمة في مسيرة نمو الشركة، ويعكس الثقة في قوة أدائها المالي والتشغيلي، وكفاءة نموذج أعمالها، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستدامة في مختلف ظروف السوق، حيث تعزز هذه التصنيفات من حضور الشركة في أسواق المال.

وأضاف أن هذه التصنيفات تستند إلى عدد من المقومات الرئيسة، من بينها اتفاقيات طويلة الأجل للاستكشاف والإنتاج، ومستويات إنتاج مستقرة، إلى جانب سياسة مالية متوازنة تستهدف إبقاء مستويات الدين ضمن حدود منخفضة حتى في ظل افتراضات متحفظة لأسعار النفط. وأشار إلى أنَّ الشركة تتمتع بمركز بارز في قطاع الاستكشاف والإنتاج بسلطنة عُمان، إذ بلغ إنتاجها نحو ٢٢٤ ألف برميل مكافئ نفطي يوميًّا بنهاية عام ٢٠٢٥م، كما تمتلك محفظة تشغيلية ومشتركة في سلطنة عُمان تشمل عددًا من مناطق الاستكشاف والإنتاج المنتجة والواعدة، من بينها المربعات ٦٠ و١٠ و٦٥ و٩ و٥٣ و٦١، بما يدعم استقرار الإنتاج واستمرارية التدفقات النقدية، وإلى جانب ذلك، تواصل الشركة تنفيذ عدد من المشروعات الرأسمالية الهادفة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، والمحافظة على مستويات إنتاج مستقرة، وخفض التكاليف والانبعاثات. وفي إطار التزامها بالاستدامة والمسؤولية المؤسسية.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٢٧ من محرم ١٤٤٨ هـ الموافق ١٢ يوليو ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٣٨٦

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

شاكر آل حمودة

تُعد السياحة قطاعًا حيويًا يسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني، يخلق هذا القطاع فرص عمل متنوعة وينشط الحركة التجارية في مختلف المحافظات، كما أن السياحة تعزز التبادل الثقافي بين الشعوب، وتفتح آفاقًا جديدة للتعاون، لذلك فالاهتمام بالسياحة وتطوير بنيتها التحتية يعود بالنفع على المجتمع بأسره، إذًا فالاستثمار في هذا المجال هو استثمار في المستقبل..

مهدي البوسعيدي

ارتفعت أسعار قطع الغيار والعذر "مضيق هرمز"؛ فهل لو فُتح المضيق وعادت الأمور كما كانت ستعود الأسعار أم ستبقى كما هي؟!!!! أرجو أن تكون هناك متابعة للأسعار، فحجم الزيادة كبير.

نجم الغساني

من عجائب سوق العمل أنهم يطالبونك بالخبرة قبل أن يمنحوك العمل، وكأنها مهارة تولد مع الشخص جينيًا!!! الخبرة المهنية لا تأتي بالوراثة، ولا بالتمني؛ بل تُنتزع انتزاعًا من قلب الممارسة اليومية والفرص الحقيقية. باختصار: أعطني فرصة لأعمل وسأعطيك الخبرة التي تبحث عنها.

المفاوضات الأمريكية الإيرانية تدخل نفق الغموض!

الرؤية- رويترز

دخلت الحرب الأمريكية الإيرانية مرحلة من الغموض وذلك بعد يومين من الضربات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران، وبعد تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي قال فيها إن وقف إطلاق النار «انتهى».

وبعد يومين من الهدوء الحذر في المنطقة ووسط تحركات مُكثفة من الوسطاء لاحتواء التصعيد، قال ترامب إن بلاده وإيران اتفقتا على مواصلة المحادثات على الرغم من تصاعد الأعمال القتالية في الأيام الماضية.

وخلال اليومين الماضيين، لم ترد أي تقارير عن وقوع هجمات. وقال مصدر إيراني كبير لرويترز إنه تم الاتفاق على إجراء مكالمة هاتفية بين إيران والولايات المتحدة وقطر وباكستان.

وأفادت شبكة سي.بي.إس نيوز وهيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي.سي) بأن نائب الرئيس الأمريكي جيه.دي فانس، ووزير الخارجية ماركو روبيو، والمبعوث الخاص ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر صهر ترامب، من المتوقع أن يقودوا محادثات مع عراقجي. ونقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية في وقت لاحق عن مصدر قوله إنه لن تكون هناك أي مفاوضات ما لم تتراجع الولايات المتحدة عن مواقفها.

وكانت ٣ ناقلات تجارية قطرية وسعودية قد تعرضت لإطلاق نار الأسبوع الماضي، ما دفع الولايات المتحدة إلى استهداف مواقع إيرانية، بينما ردت إيران بشن ضربات على مواقع عسكرية أمريكية في دول خليجية.

واتهم عراقجي الولايات المتحدة بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار، وذلك بعد إلغاء واشنطن يوم الثلاثاء الترخيص الذي كان يجيز بيع النفط الخام الإيراني عقب تعرض السفن لهجمات.

وكتب عراقجي على إكس «لا يمكن أن يكون هناك سوى التزام متبادل».

ورغم أن طهران لم تعلن مسؤوليتها عن الهجمات على السفن، فإن محللين يرون أنها تلجأ إلى مثل هذه التحركات لتعزيز وضعها في التفاوض.

وقال مسؤولون أمريكيون كبار للصحفيين، الجمعة، إن إيران أبلغت مسؤولين أمريكيين بأن الهجمات الأحدث على حركة الملاحة في المضيق صدرت عن "جهة غير منضبطة داخل منظومتها"، في تصريحات بدت وكأنها تهدف إلى تهدئة التوتر.

وأثار التصعيد مزيدا من الشكوك بشأن مستقبل الاتفاق المؤقت الرامي إلى إنهاء الصراع، كما دفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وهي قضية ذات حساسية سياسية بالنسبة لترامب قبيل انتخابات الكونجرس المقررة في نوفمبر تشرين الثاني.

وكتب ترامب على منصته تروث سوشال «طلبت منا الجمهورية الإسلامية الإيرانية مواصلة ‹المحادثات›. وقد وافقنا على ذلك، لكن الولايات المتحدة أبلغتهم، بعبارات لا لبس فيها، أن وقف إطلاق النار قد انتهى!»

وقال مصدر مطلع لرويترز إن المفاوضين القطريين التقوا بمسؤولين في إيران، الجمعة، بهدف خفض التصعيد ومناقشة قضية مضيق هرمز.

وفي بيان مكتوب، هدد الزعيم الأعلى الإيراني الجديد آية الله مجتبى خامنئي، بالثأر لمقتل والده الزعيم الأعلى السابق آية الله علي خامنئي الذي اغتيل في ٢٨ فبراير. وصدر البيان بمناسبة مراسم تشييع جثمان خامنئي التي لم يحضرها الزعيم الجديد، وجاء فيه أن الثأر سيتحقق مهما حدث لإيران. وجاء في البيان «نتعهد بالثأر لدماء الزعيم الأعلى الشهيد وجميع الشهداء».

وذكر ترامب، الجمعة، أنه أمر الجيش الأمريكي بالاستعداد لإطلاق آلاف الصواريخ على إيران إذا حاولت طهران اغتياله.

وأفادت صحيفة وول ستريت جورنال ووسائل إعلام أمريكية أخرى قبل أيام بأن إسرائيل نقلت معلومات استخباراتية لواشنطن تفيد بأن إيران قد وضعت مؤخرا خطة لاغتيال ترامب. ولم يصدر أي تعليق بعد من إيران على أحدث تصريحات ترامب.

وكان الاتفاق المؤقت الذي جرى التوصل إليه الشهر الماضي يهدف إلى تمهيد الطريق لإنهاء الصراع بعدما أودى بحياة الآلاف وأثر سلبا على إمدادات الطاقة العالمية وأثار مخاوف من تباطؤ اقتصادي عالمي.

وخلال الحرب، أبقت إيران المضيق في حكم المغلق، مما أدى إلى احتدام الصدام.

وقال مسؤولون أمريكيون كبار، الجمعة، إن الولايات المتحدة تطالب إيران بالإعلان علنا أنها ستتوقف عن مهاجمة السفن في المضيق، وبضمان بقاء جميع الممرات الملاحية مفتوحة دون فرض أي رسوم عبور في هذا الممر المائي الذي كان يمر عبره نحو ٢٠ بالمئة من إمدادات النفط العالمية قبل اندلاع الحرب.

ترامب: اتفقنا مع إيران على مواصلة المحادثات

الوسطاء يبذلون جهودا متواصلة للتهدئة ونزع فتيل الحرب

وفد قطري يلتقي مسؤولين في إيران لمناقشة قضية مضيق هرمز

مجتبى خامنئي يهدد بالثأر لوالده

ترامب: أمرت الجيش بإطلاق آلاف الصواريخ إذا اغتالتني إيران